



كلية التجارة  
جامعة طنطا



مجلة البحوث المحاسبية

<https://com.tanta.edu.eg/abj-journals.aspx>



## أثر هيكل الملكية في الشركات المقيدة بالبورصة المصرية على جودة عملية المراجعة "دراسة تطبيقية"

<sup>a</sup> عمر محمد عبد المعطى محمد عبده <sup>b</sup> نجوى محمود أحمد أبو جبل <sup>c</sup> ليلى محروس حسن العقيلي  
<sup>d</sup> إكرامي عصمت عبد الهادي

<sup>a</sup> باحث ، قسم المحاسبة ، كلية التجارة، جامعة طنطا، مصر

<sup>b</sup> استاذ المحاسبة والمراجعة ، بقسم المحاسبة، كلية التجارة، جامعة طنطا، مصر

<sup>c</sup> استاذ مساعد، قسم المحاسبة، كلية التجارة، جامعة طنطا ، مصر

<sup>d</sup> مدرس، قسم المحاسبة ، كلية التجارة ، جامعة طنطا ، مصر

تاريخ النشر الالكتروني: يونيو-2025

للتأصيل المرجعي: عبده ، عمر محمد عبد المعطى. أبوجبل، نجوى محمود أحمد. العقيلي، ليلى محروس  
حسن. عبد الهادي، إكرامي عصمت. أثر هيكل الملكية في الشركات المقيدة بالبورصة المصرية على جودة عملية المراجعة"  
دراسة تطبيقية "

، مجلة البحوث المحاسبية ، المجلد 12 (2)،

المعرف الرقمي: 10.21608/abj.2025.432610

للتواصل مع المؤلف: [omarabdelmoaty570@yahoo.com](mailto:omarabdelmoaty570@yahoo.com)

# أثر هيكل الملكية في الشركات المقيدة بالبورصة المصرية على جودة عملية

## المراجعة" دراسة تطبيقية "

<sup>a</sup>عمر محمد عبد المعطى محمد عبده

<sup>a</sup>باحث ، قسم المحاسبة ، كلية التجارة، جامعة طنطا، مصر

<sup>b</sup>نجوى محمود أحمد أبو جبل

<sup>b</sup>أستاذ المحاسبة والمراجعة ،قسم المحاسبة، كلية التجارة، جامعة طنطا، مصر

<sup>c</sup>ليلي محروس حسن العقيلي

<sup>c</sup>أستاذ مساعد، قسم المحاسبة ،كلية التجارة، جامعة طنطا ، مصر

<sup>d</sup>إكرامي عصمت عبد الهادي

<sup>d</sup>مدرس، قسم المحاسبة ، كلية التجارة ، جامعة طنطا ، مصر

### مستخلص البحث

استهدف البحث تحليل واختبار أثر هيكل الملكية للشركات (الملكية المركزة، الملكية المشتتة) علي جودة المراجعة الخارجية للشركات المقيدة في البورصة المصرية.

**ولتحقيق تلك الأهداف** تم إجراء دراسة نظرية وتطبيقية على المنظمات المدرجة في سوق الأوراق المالية المصري، حيث تم تحليل محتوى التقارير السنوية، وتقارير الحوكمة، وتقارير مجلس الإدارة، وتقارير الاستدامة، والمواقع الإلكترونية ل 53 شركة من المنظمات المدرجة في سوق الأوراق المالية المصري عن الفترة من 2019 حتى عام 2022 م، وذلك لاختبار هيكل الملكية للشركات (الملكية المركزة، والملكية المشتتة) على جودة المراجعة الخارجية للشركات المقيدة في البورصة المصرية، وذلك في وجود متغيرات رقابية هم حجم الشركة، الرافعة المالية.

### وأكدت نتائج الدراسة التطبيقية على:

- وجود أثر ايجابي معنوي للملكية المؤسسية علي جودة المراجعة الخارجية.
- وجود أثر ايجابي معنوي لملكية كبار المستثمرين علي جودة المراجعة الخارجية.
- وجود أثر ايجابي غير معنوي للملكية الادارية علي جودة المراجعة الخارجية.
- وجود أثر سلبي معنوي للملكية العائلية علي جودة المراجعة الخارجية.
- وجود أثر سلبي معنوي للملكية الحكومية علي جودة المراجعة الخارجية.
- وجود أثر ايجابي معنوي للملكية الأجنبية علي جودة المراجعة الخارجية.

- وجود أثر ايجابي معنوي للملكية المشتتة علي جودة المراجعة الخارجية.

من هذه النتائج توصي الدراسة بتشجيع الإدارة على امتلاك أسهم داخل الشركة لزيادة دوافعها لارتفاع قيمة الشركة ما يُسهم في تقارب المصالح بين الإدارة والمساهمين والحد من مشاكل الوكالة وانخفاض تكاليفها، وتفعيل الدور الرقابي لهيئة سوق المال المصري للتحقق من التزام المنظمات بالإفصاح عن معلومات هيكل الملكية ما يؤدي إلى تحسين جودة الإفصاح وما يستتبعه من انخفاض عدم تماثل المعلومات.

**الكلمات المفتاحية:** هيكل الملكية، جودة المراجعة.

## 1/1 مقدمة

ترتب على نمو المنظمات وتطورها في الاقتصاديات المعاصرة و ما تتصف به من انفصال الملكية عن الإدارة، وعدم قدرة المساهمين على المشاركة مباشرة في تسيير أعمال المنظمات، وجود العديد من المشكلات بهذه المنظمات ومنها: تعارض المصالح بين المديرين والمساهمين، وتفضيل المديرين لمصالحهم الذاتية ولو على حساب المساهمين و أصحاب المصالح الأخرى بالشركة، هذه المشكلات زادت من أهمية المراجعة الخارجية في المنظمات بهدف الحد من مشكلة الوكالة، وتحسين جودة التقارير المالية لهذه المنظمات، لذا اهتمت المنظمات التشريعية في الدول المختلفة بوضع العديد من الأنظمة واللوائح ذات العلاقة بالمراجعة الخارجية، وكان القصد منها دعم استقلالية وموضوعية المراجع الخارجي، وضمان الجودة ( غريب، 2016).

وقد حظي موضوع حوكمة المنظمات على اهتمام اقتصاديات الدول كافة، وذلك لأهميته البالغة من ناحية ضمان حسن سير العمل، بالإضافة للاستقرار وتفاذي الأزمات بالمؤسسات المالية وغير المالية، وخصوصا بعد حدوث العديد من الأزمات المالية التي شاهدها الأوساط المالية بسبب التلاعب بالبيانات في الشركات، مما أدى إلى انهيار وإفلاس العديد من الشركات العالمية، وبذلك أعلنت شركة إنرون ( Enron ) العملاقة والمتخصصة بمجالات الطاقة، وشركة "ورلدوكم" ( WorldCom ) وهي من أكبر شركات الاتصالات بالعالم، وشركة زيروكس ( Zerox ) المعروفة بمجال صناعة الأدوية إفلاسهم، مما أدى انهيار أسعار أسهمهم، وصدور تقرير Cadbury (Report) في بريطانيا عام 1992 بعنوان " الجوانب المالية للحاكمة المؤسسية" نتيجة إخفاق عدة شركات عامة، وأصدر مجلس معايير المراجعة البريطاني عدة إرشادات للمراجعين من أجل توضيح كيفية إعداد تقاريرهم للتأكد من تطبيق إجراءات حوكمة المنظمات.(Nelson & Rusdi, 2015)

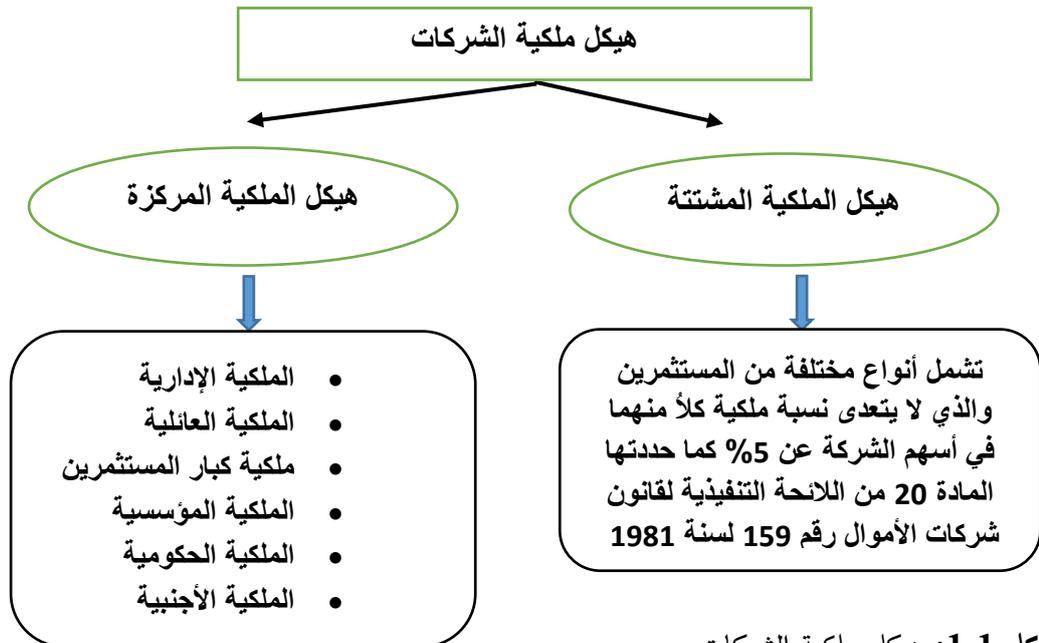
ويعد هيكل الملكية من أهم الآليات التي قد تسهم في تنفيذ حوكمة المنظمات بشكل فعال، وقد قامت عديد من الدراسات (Oliveira, 2016) بتصنيف آليات حوكمة المنظمات إلى مجموعتين هما: آليات داخلية تتمثل في: مجلس الإدارة، والحوافز الإدارية Incentives Managerial، ونظام الرقابة الداخلية، ولوائح ونظم الشركات. وآليات خارجية تتمثل في: أصحاب الدين، هيكل الملكية الخارجية، قوانين سوق رأس المال، المراجعة الخارجية. ومن ثم يلعب نمط هيكل الملكية دورا مؤثرا في جودة المراجعة.

ونظرا لتعرض العديد من المنظمات العالمية خلال الفترة الماضية للانهايار، وقد صاحب ذلك تعرض مكاتب المراجعة التي قامت بإجراء عملية المراجعة على تلك المنظمات للاتهام بالتقصير والوقوف أمام القضاء، كونها لم تتضمن تقاريرها ما يشير إلى خطر استمرارية هذه المنظمات.

وما ترتب عليه من تضليل وطمس للحقائق (AL-Najjar, 2018). ولعل من أهم نتائج هذه الأحداث، زيادة الوعي بأهمية تطوير مهنة المراجعة وزيادة الاهتمام بالجودة.

وعليه تقوم مكاتب المراجعة بدور مهم فعال لخدمة العديد من الأطراف ذات العلاقة بالقوائم والتقارير المالية. وذلك لإبراز المصداقية على المعلومات المحاسبية التي تمثل أهمية كبرى لمستخدمي التقارير المالية لترشيد القرارات الاستثمارية والتمويلية، وتساعد مستخدميها في الحصول على معلومات محاسبية موثوق فيها من خلال إضفاء الثقة والمصداقية على المعلومات التي تتضمنها التقارير المالية.

ويوضح الشكل التالي هيكل الملكية للشركات والذي ينقسم إلى نوعين أساسيين هما:



شكل 1.1: هيكل ملكية الشركات

(المصدر: اعداد الباحث)

## 2/1 مشكلة البحث

يؤدي الفصل بين الملكية والإدارة في الشركات إلى حدوث تعارض جوهري بين ملاك الشركة ومديريها. وينشأ هذه التعارض إذا كان لدي المديرين دوافع لتحويل الثروة لأنفسهم على حساب اتخاذ قرارات لا تعظم قيمة الشركة. ومع ذلك، فإن حل هذه التعارض وتحقيق التوافق بين ملاك الشركة ومديريها يواجه العديد من الصعوبات لعل أهمها: اختلاف الاتجاهات نحو المخاطرة، واختلاف المدى الزمني للاستثمار وعدم تماثل المعلومات بين الملاك والمديرين.

ورغم أن هيكل الملكية يعتبر أحد آليات حل مشاكل الوكالة، فإن اختلاف هذا الهيكل يؤدي إلى ظهور عدد مختلف من الآليات الرقابية التي قد يلجأ مساهمي هذه الشركات إلى إتباعها، فعلى سبيل المثال في الشركات التي تتركز فيها الملكية في أيدي فئة أو أكثر من فئات المساهمين، قد يكون هناك إخفاق في منح بقية الفئات حقوقهم كاملة، وهذا قد يؤدي إلى خلق نزاعات داخلية بين المساهمين المسيطرين وباقي المساهمين الذين يشكلون أقلية، لأن المسيطرين لديهم فرص أكبر لتحقيق مصالحهم الشخصية على حساب الأقلية ومن أجل الحد والتخفيف من هذه الظاهرة بين المساهمين، تقوم الشركات باللجوء إلى التحسين من جودة عملية المراجعة لديها، كآلية للرقابة على المديرين والمساهمين وحماية لحقوقهم .

ومن هنا ظهرت أهمية عملية المراجعة باعتبارها عملية تؤديها جهة خارجية للفحص والبحث عن أدلة موضوعية تقييمية صحيحة للخروج بنتيجة عن البيانات المالية وغير المالية في أي شركة تمارس نشاطاً معيناً، وذلك من أجل التأكد من مدى الموثوقية في إجراءاتها المالية وغير المالية، إذ يجري عملية المراجعة أشخاص من ذوي الاختصاص و الخبرة التي تؤهلهم للوقوف على أي خلل أو انحراف عن المعايير الموضوعية لمحتوى البيانات المالية بهدف الاعتماد عليها بشكل أفضل وزيادة قدرتها على رفض الجهات الأخرى في الشركات بمعلومات هامة تساعدهم في اتخاذ القرارات المناسبة، وهذه العملية تستند لقواعد ومعايير تفحص من خلالها البيانات الموثقة في الدفاتر والسجلات المالية لأي شركة، بالإضافة لفحص الأنظمة الرقابية المعمول بها داخلياً، وفيها يبدي الرأي الفني المحايد لإمكانية القوائم المالية الختامية للشركة من قدرتها على التعبير الصحيح عن المركز المالي من ربح أو خسارة في نهاية فترة زمنية محددة.

وفي حين أن معظم الدراسات التي قامت بفحص تأثير اختلاف نمط هيكل ملكية الشركات على جودة عملية المراجعة واختيار مراجعي الحسابات فيها، ركزت على الأسواق المتقدمة، حيث انه من غير الممكن تعميم نتيجة هذه الدراسات على الأسواق الناشئة وفي ضوء تناول عدد قليل من الدراسات لتأثير هيكل الملكية على

عملية جودة المراجعة، فإن هذه الدراسة سوف تقوم بفحص الأنماط المختلفة لهيكل الملكية على جودة عملية المراجعة.

ومن ثم يمكن حصر مشكلة البحث في محاولة الإجابة عن السؤال: ما هو أثر هيكل ملكية الشركات على جودة

عملية المراجعة في الشركات؟

ويتفرع منه الأسئلة التالية:

ما أثر تركيز الملكية على جودة عملية المراجعة؟

ما أثر الملكية المشتتة على جودة عملية المراجعة؟

### 3/1 هدف البحث

من العرض السابق لمشكلة البحث، يتمثل الهدف الرئيسي للبحث في دراسة أثر هيكل الملكية (تتمثل في: الملكية المؤسسية، تركيز الملكية، الملكية الإدارية، الملكية العائلية والملكية المشتتة) على مستوى جودة عملية المراجعة في الشركات.

### 4/1 أهمية البحث

يستمد البحث أهميته مما يلي:

#### أ - الأهمية العلمية

بالإضافة إلى ندرة الدراسات يعد البحث امتداداً للفكر المحاسبي الذي يهتم بجودة عملية المراجعة بالشركات المساهمة. نظراً لندرة الدراسات التي تناولت قياس أثر نمط هيكل الملكية على جودة المراجعة الخارجية بالشركات المساهمة في حدود علم الباحث.

لذا يتمثل الدافع الرئيسي لإعداد البحث في توضيح فجوة البحث الأكاديمي في هذا المجال، وإيجاد دليل عملي على العلاقة محل الدراسة في الشركات المساهمة.

#### ب - الأهمية العملية

تستمد الدراسة أهميتها من الدور الذي يمكن أن تقوم به من إضافة وإثراء لأدبيات البحث المحاسبي لتفسير العلاقة بين نمط هيكل الملكية وجودة المراجعة الخارجية في الشركات المساهمة. يكون له بالغ الأثر في إفصاح الإدارة عن كيفية اختيار مكتب المراجعة بالشركات وقرارات الجمعية العامة للمساهمين الخاصة بهذا الشأن، كما تعد نتائجها مدخلاً مناسباً لمستخدمي القوائم المالية في الحكم على جودة المراجعة في الشركات المساهمة، كما

أن نتائج الدراسة قد توفر معلومات مهمة من شأنها مساعدة الجهات المهنية التنظيمية والرقابية في صياغة نظم محاسبية تسهم في تحسين جودة المراجعة بالشركات.

### 5/1 منهج البحث

لتحقيق الهدف من البحث سوف يعتمد الباحث على المنهج العلمي بشقيه الاستنباطي والاستقرائي في تحليل المشكلة حيث يبدأ الباحث بنظرية معينة ثم استنباط الفروض، ثم استخدام المنهج الاستقرائي من خلال استقراء الواقع الفعلي عن طريق تجميع البيانات وتحليلها لاختبار هل هناك توافق بين النظرية والواقع أم لا، مما يعني شرح وتحليل والتنبؤ بتأثير أنماط هيكل ملكية الشركات على جودة عملية المراجعة.

### 6/1 تنظيم البحث

لتحقيق الهدف من البحث سوف يتم تقسيمه على النحو التالي:

- 1- الإطار العام للبحث.
- 2- الدراسات السابقة.
- 3- الإطار النظري للعلاقة بين أنماط هيكل الملكية وجودة عملية المراجعة.
- 4- الدراسة التطبيقية.
- 5- النتائج والتوصيات.

### 2/ الدراسات السابقة ذات الصلة بالبحث

يعتمد الباحث في هذا الجزء تحليل أدبيات الفكر المحاسبي والتي اهتمت بتحليل وتفسير العلاقة بين أنماط هيكل الملكية وأثرها على جودة عملية المراجعة.

تناولت دراسة (عمار، 2020) أثر هيكل الملكية علي جودة التقارير المالية، وتضمن هيكل الملكية ستة أنواع من هيكل الملكية وهم (ملكية كبار المستثمرين والملكية الإدارية والملكية المؤسسية والملكية العائلية والملكية الاجنبية والملكية الحكومية) وتم استخدام نموذج جونز المعدل لتقدير الاستحقاق الاختياري، وتمت الدراسة على عينة مكونة من 48 شركة مقيدة في بورصة الأوراق المالية المصرية، وتم استخدام البيانات خلال الفترة من عام 2015 حتى عام 2018.

**وتوصلت الدراسة إلى:** وجود علاقة ارتباط موجبة معنوية بين هيكل ملكية كبار المستثمرين وجودة التقارير المالية، ووجود علاقة ارتباط سالبة غير معنوية بين هيكل الملكية الإدارية وجودة التقارير المالية، ووجود علاقة ارتباط موجبة معنوية بين هيكل الملكية العائلية وجودة التقارير المالية، ووجود علاقة ارتباط موجبة غير معنوية بين هيكل الملكية الأجنبية وجودة التقارير المالية، ووجود علاقة ارتباط سالبة غير معنوية بين هيكل الملكية الحكومية وجودة التقارير المالية.

كما تهدف دراسة **(الجوهري، 2021)** الي اختبار الاثر المعدل لأنماط هيكل الملكية (تركز الملكية، والملكية الإدارية، والملكية المؤسسية، والملكية الأجنبية) على العلاقة بين تنوع مجلس الادارة وجودة الارباح. وتم التطبيق على عينة من الشركات المقيدة بالبورصة المصرية بلغ عددها 65 شركة خلال الفترة من عام 2016 وحتى عام 2020.

**وتوصلت الدراسة الي** وجود علاقة معنوية موجبة بين تنوع مجلس الادارة وجودة الارباح، كما أشارت النتائج الي وجود تأثير ايجابي معنوي للملكية المؤسسية على العلاقة بين تنوع مجلس الادارة وجودة الارباح، وكذلك وجود تأثير ايجابي بمستوي معنوية أقل للملكية الأجنبية على العلاقة بين تنوع مجلس الادارة وجودة الارباح، في حين أشارت النتائج الي وجود تأثير سلبي معنوي لكل من تركيز الملكية والملكية الادارية على العلاقة بين تنوع مجلس الادارة وجودة الارباح.

بينما استهدفت دراسة **(عبد العليم واخرون، 2022)** استكشاف أثر هيكل الملكية في الاداء المالي وقيمة المنشأة بالتطبيق على الشركات المقيدة بسوق الاوراق المالية المصري، ولتحقيق أهداف الدراسة واختبار فرضيتها تم الاعتماد على التحليل المالي للقوائم المالية وإيضاحاتها لجمع البيانات والمعلومات، وبلغت عينة الدراسة 36 شركة ممثلة لمجتمع الدراسة، تحتوي على 8 قطاعات أعمال مختلفة بالسوق المصري خلال الفترة الممتدة من 2015 وحتى 2020.

**وتوصلت الدراسة الي** وجود ارتباط معنوي احصائي بين هيكل الملكية والقيمة الاقتصادية المضافة في الشركات المسجلة في سوق الاوراق المالية المصرية، ووجود تأثير معنوي لهيكل الملكية في القيمة السوقية في الشركات المسجلة في سوق الاوراق المصرية.

وفي نفس السياق هدفت دراسة **(موسى، 2023)** تحليل واختبار أثر هيكل الملكية للشركة على تكلفة الديون، واختبار ما إذا كان مستوى الإفصاح عن عمليات ادارة المخاطر يتوسط هذه العلاقة، وذلك على عينة مكونة من 80 شركة من الشركات المقيدة بالبورصة المصرية خلال الفترة من 2018 حتى 2021.

وأظهرت نتائج الدراسة أن هناك علاقة ارتباط سلبية بين تكلفة الديون وكل من تركز الملكية والملكية المؤسسية، من ناحية أخرى توجد علاقة ارتباط ايجابية بين الملكية الادارية وتكلفة الديون. كما خلصت الدراسة أيضا الى ان مستوى الافصاح الاختياري عن عمليات ادارة المخاطر يتوسط العلاقة بين هيكل الملكية للشركة وتكلفة الديون.

وفي اتجاه آخر هدفت دراسة (AbuRaya, 2023) معرفة ما إذا كان مستوى تعديل رأي المراجعة ناتجا عن وجود عمليات مراجعة مشتركة ومزدوجة وما إذا كان متأثرا بالأهمية النسبية لأنواع مجموعات المراجعين.

تم فحص عينة من الشركات المدرجة في البورصة المصرية التي تشكل مؤشر EGX 30 على مدى خمس سنوات، من عام 2016 إلى عام 2020. تم استخدام منهجية بحث كمية، باستخدام تحليل محتوى تقارير مراجعة الشركات وإجراء اختبارات الانحدار المتعدد.

**وتظهر النتائج** أن جودة المراجعة تتعزز بشكل كبير من خلال إجراء عمليات مراجعة مشتركة ومزدوجة للبيانات المالية للشركات المصرية. تشير النتائج إلى أن عمليات المراجعة المشتركة والمزدوجة تزيد بشكل كبير من ميل المراجعين لتعديل آراء المراجعة مقارنة بالشركات التي تشارك في عمليات مراجعة فردية. ومع ذلك، فإن هذه الزيادة في جودة المراجعة لا يدعمها وجود مراجعين مشتركين من الشركات الأربع الكبرى أو مراجعين مشتركين تابعين، في حين لا يمكن تأكيد تأثير المراجعين المزدوجين من الشركات الأربع الكبرى. ومع ذلك، فإن مثل هذه الزيادة المحتملة في تعديل رأي المراجعة تتعزز من خلال وجود مراجعين مزدوجين تابعين، والذي يبدو أنه يترجم إلى جودة أعلى.

وأيضاً هدفت دراسة (محمود، 2024) العلاقة بين جودة المراجعة والتجنب الضريبي، وأجريت الدراسة على عينة مكونة من 102 شركة غير مالية مقيمة بالبورصة المصرية تنتمي الي 12 قطاع اقتصادي بإجمالي 478 مشاهدة خلال الفترة من عام 2015 حتى عام 2020. وأسفرت النتائج عن وجود علاقة عكسية ذات دلالة احصائية بين جودة المراجعة والتجنب الضريبي، كما يتضح من نتائج الانحدار عدم وجود أثر معنوي ذو دلالة احصائية لنوع القطاع وربحية الشركة وحجم الشركة على التجنب الضريبي ولكن يوجد أثر موجب وذو دلالة احصائية للرافعة المالية على التجنب الضريبي.

ومن ناحية أخرى هدفت دراسة (Khoa,2024) كيفية تأثير أنواع مختلفة من الملكية على جودة التقارير المالية وجودة المراجعة. كما هدفت أيضاً إلى دمج هذه المتغيرات في نموذج شامل يصف تأثير هيكل الملكية داخل الشركة وجودة المراجعة على جودة التقارير المالية.

تشمل العلاقات التي تم اختبارها: هيكل الملكية وجودة التقارير المالية، والتأثير الوسيط لجودة المراجعة على هذه العلاقات، وجودة المراجعة وجودة التقارير المالية، من خلال تحليل بيانات 112 شركة فيتنامية من 2011:2021.

**وأظهرت النتائج** أن الملكية الادارية والعائلية تؤثر بشكل إيجابي على جودة التقارير المالية وجودة المراجعة من خلال تقليل إدارة الأرباح، بينما تؤثر الملكية المؤسسية سلباً على جودة التقارير المالية وجودة المراجعة. وُجد أن الملكية الإدارية لها تأثير ضئيل على جودة التقارير المالية، وتتوسط جودة المراجعة هذه العلاقات جزئياً ولها تأثير إيجابي كبير على جودة التقارير المالية، مما يشير إلى أن جودة المراجعة العالية تردع إدارة الأرباح. كما أن هذه الدراسة توصي بتعزيز الدور الإشرافي والرقابي للملكية المؤسسية في إعداد القوائم المالية.

طبقاً لما انتهت اليه الدراسات السابقة يمكن للباحث الإشارة الى بعض الدلالات، وما يمتاز به البحث الحالي حيث تختلف الدراسة الحالية عن الدراسات ذات الصلة من حيث منهجيتها حيث تم استخدام حجم منشأة المراجعة كمؤشر على جودة المراجعة، واختبار ذلك باستخدام النماذج الإحصائية ومعادلة الانحدار، في حين استخدمت دراسات عديدة مؤشرات أخرى مثل أتعاب المراجعة كمؤشر على جودة المراجعة الخارجية واستخدام اساليب إحصائية مختلفة واتباع نهج الدراسات الميدانية، كما أن هناك تباين في نتائج الدراسات السابقة حول طبيعة العلاقة بين نمط هيكل الملكية وجودة المراجعة الخارجية، فما تعده إحدى الدراسات أثارا إيجابية تعده دراسة أخرى أثارا سلبية، وتراه دراسة ثالثة ليس له تأثير، وذلك على كل نمط من أنماط هيكل الملكية. لذا تحاول الدراسة الحالية تقديم أدلة عملية من البيئة المصرية عن طبيعة العلاقة بين المتغيرات وهو ما قد يُسهم في تقليل الجدل المنار حول العلاقات بين هذه المتغيرات. وقد يرجع التباين في الدراسات السابقة حول تأثير نمط هيكل الملكية على جودة المراجعة إلى اختلاف البيئة التي أجريت فيها، من حيث العوامل الاجتماعية والثقافية والقانونية والتي قد تنعكس على نمط هيكل الملكية. كذلك الفترات الزمنية التي أجريت فيها.

### 3/ الإطار النظري للعلاقة بين أنماط هيكل الملكية وجودة عملية المراجعة

هيكل ملكية الشركات هو أحد العوامل الأساسية التي تحدد كيفية إدارة الشركات واتخاذ القرارات الاستراتيجية والمالية داخلها. يشير هيكل الملكية إلى توزيع الحصص والأسهم بين مختلف الأطراف ذات المصلحة في الشركة، مثل المستثمرين، المساهمين الأفراد، المؤسسات المالية، المديرين، وأحياناً الحكومات. يُعتبر هيكل الملكية جزءاً جوهرياً من الحوكمة المؤسسية، حيث يؤثر بشكل مباشر على آليات اتخاذ القرارات، وتوزيع الأرباح، ومسؤوليات الأطراف المختلفة، وتختلف هياكل الملكية بين الشركات من حيث طبيعتها وتوزيعها، وهي متأثرة بعوامل متعددة مثل البيئة القانونية، والثقافة الاقتصادية، وطبيعة النشاط التجاري، وحتى نوع الصناعة التي تعمل

بها الشركة. يمكن أن تكون الملكية موزعة على نطاق واسع بين عدد كبير من المساهمين، أو مركزة في يد عدد قليل من الملاك، مما يؤدي إلى اختلافات كبيرة في كيفية التحكم في الشركة وتوجيهها.

### 1/3 مفهوم هيكل الملكية Ownership Structure

عرف (رمضان، ٢٠١٠، ص 161) هيكل الملكية على أنه مجموع حصص رأس المال التي تمتلكها المجموعات والأفراد والتي تشكل في مجموعها رأس مال الشركة.

وأوضح (Negash,2013) أن هيكل الملكية يتعلق بمستوي السيطرة والتحكم في أصول الشركة ووضع أسس لحوكمة الشركة وعرف (IAS 27) والذي حل محله المعيار الدولي (IFRS10) مصطلح السيطرة أو التحكم على أنه امتلاك ٥٠% أو أكثر من حقوق التصويت أو من خلال امتلاك سلطة تعيين وعزل المديرين وكذلك سلطة اتخاذ القرارات المالية والتشغيلية.

عرف (حمودة، ٢٠١٨) هيكل الملكية على أنه تعبير عن هوية المستثمرين في الشركة بالإضافة إلى توضيح نسب ملكية هؤلاء المستثمرين الذين لديهم مصالح وأهداف مختلفة.

ويرى (Batra et al., 2023) هيكل ملكية الشركات هو الإطار الذي يحدد توزيع حقوق الملكية في الشركة بين المساهمين. يلعب هذا الهيكل دورًا مهمًا في تحديد كيفية ممارسة السيطرة على الشركة، وتنظيم العلاقة بين الملاك والإدارة، وكذلك توزيع الأرباح والخسائر. يؤثر هيكل الملكية أيضًا على الحوكمة المؤسسية للشركة، حيث يمكن أن يؤثر تنوع الملكية على الأداء واتخاذ القرارات الاستراتيجية.

ومن التعريفات السابقة يتضح أن هيكل الملكية يمكن النظر إليه على أنه نسبة ملكية المستثمرين على اختلاف أنواعهم في الشركة من حيث رأس المال وعدد ونوعية الأسهم وقدرتها التصويتية في الجمعية العمومية للمساهمين.

### 2/3 أنماط هيكل الملكية

أوضحت دراسة (حسين، ٢٠١٦) أن هناك مجموعة من المحددات أو الاعتبارات التي تحدد نمط هيكل الملكية وهم:

1- اعتبارات متعلقة بالبيئة المحيطة بالشركة.

٢- اعتبارات متعلقة بخصائص الشركة.

٣- اعتبارات سلوكية.

ويمكن توضيح هذه الاعتبارات كما يلي: -

#### أولاً: الاعتبارات المتعلقة بالبيئة المحيطة بالشركة لتحديد نمط هيكل الملكية

**المتغيرات القانونية:** حيث أنه إذا كان النظام القانوني المتبع في الشركة يعمل على تغليب مصلحة كبار المستثمرين على مصلحة صغار المستثمرين فإن النمط السائد في الشركة يدفع نحو الملكية المركزة، أما إذا كان النظام القانوني يعمل على الحفاظ على حقوق جميع أصحاب المصالح بما فيهم صغار المستثمرين فإن النمط السائد في الشركة يدفع نحو الملكية المشتتة.

**معدل الضرائب:** إذا كان معدل الضرائب مرتفع وكان نظام الضرائب تصاعدي فإن ذلك يعمل على تشجيع الملكية المشتتة، أما إذا كان معدل الضرائب منخفض فإن ذلك يعمل على تشجيع الملكية المركزة.

**كفاءة المراجعين:** عندما يتوافر مراجعين ذو كفاءة عالية وخبرة فإن عملية المراجعة تتم بجودة عالية لذا تزداد مصداقية التقارير المالية مما يعمل على زيادة وإقبال عدد كبير المستثمرين أي أنه يدعم الملكية المشتتة، أما إذا كانت عملية المراجعة تتم بجودة منخفضة فإن ذلك يقلل من مصداقية التقارير المالية مما يدفع نحو الملكية المركزة بسبب توافر عنصر الرقابة والمتابعة بصورة أفضل في حالة الملكية المركزة.

**درجة الإفصاح:** إذا توافرت درجة إفصاح عالية وذات جودة فإن ذلك يدعم عملية انتشار الملكية أي يشجع الملكية المشتتة، أما إذا توافرت درجة إفصاح منخفضة فإن ذلك يدعم الملكية المركزة.

#### ثانياً: الاعتبارات المتعلقة بخصائص الشركة لتحديد نمط هيكل الملكية

**حجم الشركة:** عندما يكون حجم الشركة كبير فإن ذلك يدعم الملكية المشتتة بسبب ارتفاع تكلفة شراء الحصص، أما إذا كان حجم الشركة صغير فإن ذلك يدعم الملكية المركزة.

**عمر الشركة:** عندما يكون عمر الشركة كبير فإن ذلك يدعم تشتت الملكية بسبب عدم تمكن الملاك الأساسيين من توفير الاحتياجات التمويلية للشركة.

**القرارات المالية:** يتم تناولها من جانبين: -

- الجانب التمويلي: إذا كانت الشركة تعتمد على التمويل بالاقتراض بشكل كبير فإن ذلك يؤدي إلى انتشار هيكل الملكية المشتتة بسبب زيادة مخاطر التمويل بالديون عن التمويل من حقوق الملكية.

- جانب توزيعات الأرباح: إذا كانت الشركة تقوم بتوزيع الأرباح بشكل كبير فإن ذلك يعمل على نشر الملكية المركزة بسبب الإعفاء الضريبي على هذه توزيعات مما يؤدي إلى تشجيع الملكية المركزة.

### ثالثاً: الاعتبارات السلوكية لتحديد نمط هيكل الملكية

دافع السيطرة على الإدارة: إذا زادت الرغبة في السيطرة على الإدارة فإن ذلك يؤدي إلى تشجيع نمط الملكية المركزة.

ويوضح (Hassan, et al., 2014) أن هيكل ملكية الشركات يختلف من شركة لأخر ويتوقف على بعدين رئيسيين وهما البعد الأول درجة تركيز أو تشتت الملكية والبعد الثاني طبيعة الملاك في الشركة.

ومما سبق يتضح أن نمط هيكل الملكية في الشركات يأخذ أحد الصورتين:

### 1/2/3 الملكية المشتتة (Dispersion Ownership)

ويطلق عليها أيضاً سيطرة الخارجيين (Outsider System) والتي تعنى أن تكون ملكية الشركة في يد عدد كبير من صغار المستثمرين، يمتلك كل منهم عدد قليل من الأسهم عادة لا يتجاوز ملكية أي مساهم منهم نسبة 5% من أسهم الشركة، كما حددتها المادة ٢٠٦ من اللائحة التنفيذية لقانون شركات الأموال رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ (هلال، 2012). وغالباً لا يشاركون في الإدارة ولا يحضرون اجتماعات الجمعية العمومية، وفي ظل هذا النوع من الملكية تظهر مشكلة عدم تماثل المعلومات بين الإدارة وحملة الأسهم وذلك لأن الإدارة تستغل سلطاتها وإمكانياتها في الحصول على المعلومات التي يصعب على المستثمرين الوصول إليها. ويتميز هذا النوع من الملكية بتأثير ضعيف للرقابة على تصرفات وقرارات الإدارة، بالإضافة إلى ضعف العائد مقارنة بالتكلفة التي يتحملها صغار المستثمرين في سبيل القيام بعملية الرقابة على أداء الإدارة (عبد الحميد، ٢٠١٤).

كما يتميز هذا النوع من الملكية أيضاً بأنه يتيح فرصة الاستثمار أمام صغار المستثمرين الذين لا يمتلكون رؤوس أموال كبيرة للاستثمار، وكذلك العمل على تشجيع المستثمرين على عمل محافظ مالية متنوعة الاستثمار، وكذلك توفير السيولة نتيجة عمليات البيع والشراء المستمرة لأسهم الشركة (هلال، ٢٠١٢).

ويوضح (Hassan et.al.,2014) أنه في الملكية المشتتة تقل فعالية الرقابة على ممارسات الإدارة لذا فإن تملك الإدارة لأسهم الشركة قد يقلل من الحوافز الإدارية التي تحصل عليها الإدارة وكذلك يقلل من الأنشطة الانتهازية لهم، وتعمل ملكية الإدارة هذه على تحقيق التوافق في المصالح بينهم وبين المستثمرين في الأجل الطويل وبالتالي نقل تكلفة الوكالة وتزيد قيمة الشركة.

**2/2/3 الملكية المركزة (Concentration Ownership)**

ويطلق عليها أيضاً سيطرة الداخلين (Insider System) والتي تعنى أن تكون الملكية مركزة في أيدي عدد محدود من المستثمرين الذين يحق لهم الاشتراك في إدارة الشركة وتوجيه سياستها المالية والتشغيلية، وفي ظل هذا النوع من الملكية فإن مشكلة عدم تماثل المعلومات بين الإدارة والمستثمرين تنخفض، لكن يظهر نوع تماثل المعلومات يكون بين كبار المستثمرين وصغار المستثمرين.

ولهذا النوع من الملكية مميزاته، حيث يتوافر لهؤلاء الملاك سلطة الرقابة على إدارة الشركة مما يؤدي إلى انخفاض تكاليف الوكالة، كما أن الشركات التي تتسم بالملكية المركزة غالباً ما يكون الاستثمار فيها طويل الأجل لذا تزداد قدرة هذه الشركات على البقاء والاستمرار بالمقارنة بالشركات التي تتميز بتشتت الملكية والتي يكون الاستثمار فيها بدافع المضاربة ويكون قصير الأجل، أما بالنسبة لعيوب هذه الشركات التي تتسم بالملكية المركزة نجد أنه يمكن أن يحدث تواطؤ بين كبار المستثمرين مع الإدارة، لتحقيق مصالح خاصة بهم على حساب مصلحة صغار المستثمرين (هلال، ٢٠١٢).

ويمكن أن تتمثل أنماط الملكية المركزة في الأنواع الآتية بشرط أن تكون نسبة ملكيتهم في أسهم الشركة جوهرية أي 5% أو أكثر من أسهم الشركة:

1/2/2/3 الملكية الإدارية Managerial Ownership

2/2/2/3 الملكية العائلية Family Ownership

3/2/2/3 ملكية كبار المستثمرين Block – Holders

4/2/2/3 الملكية المؤسسية Institutional Ownership

5/2/2/3 الملكية الحكومية Governmental Ownership

6/2/2/3 الملكية الأجنبية Foreign Ownership

**3/3 جودة المراجعة**

يمكن أن يختلف تعريف جودة المراجعة وفقاً للمنظور الذي تعرف من خلاله جودة المراجعة (إبراهيم، 2017)، فمن وجهة نظر المستخدمين يمكن النظر إليها على أنها ضمان خلو القوائم المالية من التحريفات الجوهرية. أما القائم بالمراجعة فيمكن أن ينظر للمراجعة على أنها اتمام المهام المطلوبة بصورة مرضية وكافية وفقاً لمنهج المراجعة بمنشأة المراجعة. أما من منظور منشأة المراجعة فجودة المراجعة تعني: ذلك الأداء الذي

يمكن أن يدافع عن المنشأة أمام تحديات التقاضي والفحص القانوني. وأخيراً تنتظر الجهات المهنية والتنظيمية إلى جودة المراجعة على أنها الالتزام بالمعايير المهنية. كما توصل (Christensen et al.,2016) من خلال دراسة استقصائية إلى أن المراجعين ينظرون إلى جودة المراجعة على أنها الالتزام بالمعايير المهنية، بينما يرى المستثمرون أن جودة المراجعة ترتبط بصفة أساسية بخصائص القائم بالمراجعة وخصائص مكتب المراجعة.

ويعتقد أنه على الرغم من اختلاف مفهوم المراجعة وفقاً لاختلاف وجهة نظر متبنيها إلا أنه لا يوجد تعارض بينها، فالالتزام بالمعايير المهنية يقدم لمنشأة المراجعة الأسانيد اللازمة للدفاع ضد مخاطر التقاضي، كذلك يقدم الأساس الجيد للحصول على تأكيدات معقولة بخلو القوائم المالية من التحريفات الجوهرية. وبالتالي يعتقد الباحث أن جودة المراجعة تتضمن الالتزام بالمعايير المهنية (إبراهيم، 2017).

### 1/3/3 مفهوم جودة المراجعة الخارجية

تعددت المفاهيم التي وردت في جودة المراجعة، حيث عرف (Saputra,2015) جودة المراجعة بإنها "مدى نجاح منشأة المراجعة في الكشف عن التحريفات المادية في القوائم المالية والإبلاغ عنها، وإن اكتشاف هذه التحريفات يعكس كفاءة المراجع، في حين أن الإبلاغ عنها يعكس اخلاقيات ونزاهة المراجع وخاصةً الاستقلالية".

ومن أكثر المفاهيم شيوعاً مفهوم (DeAngelo) الذي ينص على إنها "إدراك السوق وتقييمه لمدى قدرة المراجع على اكتشاف الانحرافات الموجودة بالنظام المحاسبي للعميل والتقرير عنها" (غريب، 2016). ويُعد هذا المفهوم من المفاهيم الأكثر شمولية لمكونات جودة المراجعة لأنه يشير إلى الجوانب المختلفة لعملية المراجعة (المدخلات والتشغيل والمخرجات)، إذ إن اكتشاف التحريفات يتطلب أن تكون هناك موارد مناسبة تستخدم على نحو فعال في عملية المراجعة - المدخلات والتشغيل - في حين يتطلب التقرير عن هذه التحريفات من المراجع اتخاذ الإجراءات المناسبة في نهاية عملية المراجعة (المخرجات).

ويرى (عبيطة، 2020) أن جودة المراجعة "عبارة عن القيام بأداء وإجراءات المراجعة وفقاً لمعايير المراجعة المتعارف عليها، والتي تمكن المراجع من اكتشاف التحريفات والأخطاء الجوهرية في القوائم المالية والإفصاح المتعلق بها، والإبلاغ عنها سواء كانت بسبب خطأ أو خلل أو نتيجة للغش والتلاعب وفق عمليات مراجعة مستقلة وموثوق بها، بهدف أضعاف درجة الثقة عليها لتلبية لاحتياجات مستخدمي المعلومات المحاسبية".

وتشير (Ramaswamy,2023) في تقريرها إلى جودة المراجعة على أنها القدرة على تقديم تأكيد دقيق وموثوق حول البيانات المالية للشركات، بما يعزز الثقة لدى المستثمرين وأصحاب المصلحة الآخرين. إن الجودة

العالية في المراجعة تعتمد على عدة عناصر، منها كفاءة واستقلالية المراجعين، الالتزام بالمعايير المهنية، والتطبيق الدقيق للمعايير المحاسبية والقانونية.

أما على صعيد المنظمات المهنية فقد قامت المؤسسات المحاسبية ذات الصلة بتقديم تعريف لجودة المراجعة، حيث عرفها مكتب المساءلة الحكومي الأمريكي The Us Government Accountability Office بإنها "عملية المراجعة التي تتم وفقا لمعايير المراجعة المتعارف عليها (GAAS) لتوفير تأكيد معقول بأن القوائم المالية المراجعة والإفصاح المرتبط بها قد عرضت وفقا للمبادئ المحاسبية المقبولة عموما، ولا تشوبها تحريفات مادية سواء ناتجة عن الأخطاء أو الاحتيال (GAO, 2015)

فيما عرفها مجلس الرقابة على الشركات العامة Public Company Accounting Oversight Board "بإنها عملية المراجعة التي تلبى احتياجات المستثمرين وفق اجراءات مراجعة مستقلة وموثوق بها تقوم بها منشأة مراجعة قوية" (PCAOB,2015).

واستناداً لما سبق يمكن للباحث تعريف **جودة المراجعة** بأنها " أداء عملية المراجعة بكفاءة وفاعلية وفقا للمعايير المهنية للمراجعة وقواعد وآداب السلوك المهني الصادرة عن المنظمات المهنية وضوابط رقابة الجودة مع الإفصاح عن الاخطاء والمخالفات المكتشفة بما يحقق للأطراف ذات الصلة الأهداف المتوقعة من عملية المراجعة ".

### 2/3/3 العوامل المؤثرة على جودة المراجعة

أدى اختلاف البيئات والظروف التي تعمل بها الشركات ومكاتب المراجعة إلى تنوع العوامل التي تؤثر على جودة المراجعة وخاصة انها ترتبط بجزء منها بمزيج من السلوك الشخصي والاجتماعي والثقافة التنظيمية والمجتمعية للمراجع والمجتمع

وقد أشار (Peeracheir et al.,2019) الى عدد من العوامل التي تؤثر في جودة المراجعة وكما يلي:

- 1- حجم مكتب المراجعة
- 2- سمعة مكتب المراجعة
- 3- مستوى الالتزام بمعايير المحاسبة
- 4- خبرة المراجع
- 5- حجم الشركة الخاضعة للمراجعة

### 3/3/3 مقاييس جودة المراجعة

من أجل قياس جودة المراجعة بما انها غير قابلة للملاحظة أو للقياس الكمي، هناك عدد من إجراءات القياس التي تعطينا مؤشرات حولها. قسمت بعض المقالات هذه المتغيرات إلى متغيرات مباشرة وغير مباشرة، مثل (Hadegani,2011); (Hosseinniakani,2012); (Memis& Cetanay,2014) ومن اهم المتغيرات المباشرة التي تدل على جودة المراجعة التقيد بالالتزام بالمعايير المحاسبية عند اعداد التقارير المالية (Krishnan& Schauer,2000); ونظرا لوجود العديد من الصعوبات والتحديات في تطبيق العوامل المباشرة لجودة المراجعة، تم اتباع العوامل غير المباشرة في العديد من الدراسات. ومن بين العوامل غير المباشرة: حجم شركة المراجعة ومدة تعيين المراجع ذاته (Audit Tenure)، وتخصص المراجع في قطاع معين ( Expertise Industry)، واتعاب المراجعة، وسمعة المراجع أو شركة المراجعة، وتكلفة رأس المال (Chadegan, 2011).

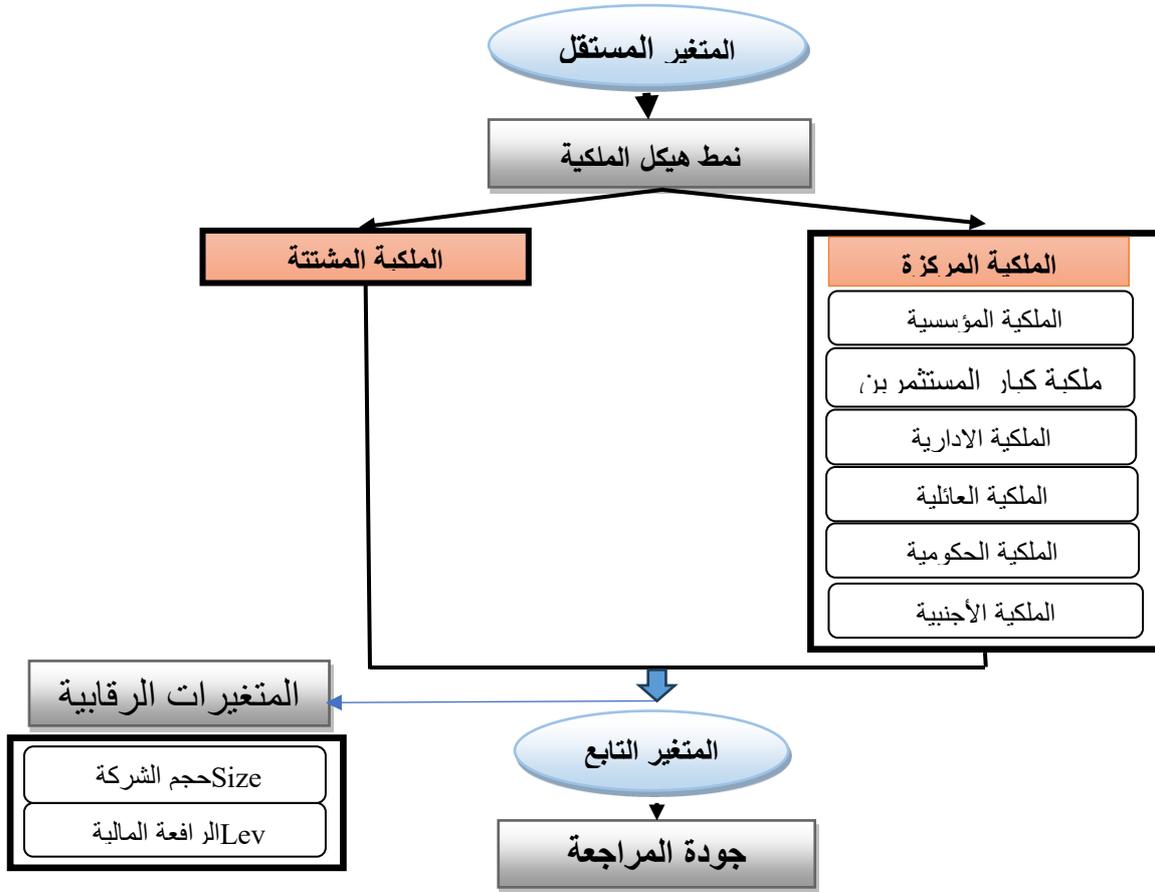
وفقاً لمجلس التقارير المالية (2006) (FRC)، يعتقد أن جودة المراجعة تتأثر بأربعة مؤشرات، والتي تشمل على ثقافة شركة المراجعة، ومهارات وصفات شركاء المراجعة وموظفيهم الشخصية، وفعالية المراجعة، وموثوقية وفائدة تقارير المراجعة.

#### 4/ الدراسة التطبيقية

##### 1/4 مقدمة

يتناول هذا الفصل المنهجية المستخدمة في اختبار أثر هيكل الملكية على جودة المراجعة الخارجية للشركات المقيدة في البورصة المصرية و يتكون هذا الفصل من ثمانية أجزاء: الجزء (4-2) الشكل البياني الذي يمثل ملخص العلاقة بين متغيرات الدراسة، وفي الجزأين (4-3)،(4-4) يتم صياغة فروض ومتغيرات البحث وكيفية قياسها، أما الجزء (4-5) يتناول مجتمع وعينة الدراسة، بعد ذلك بيانات الدراسة وكيفية الحصول عليها ثم تحليل البيانات وكيفية اختبار الفروض في الأجزاء (4-6)،(4-7) على التوالي، كذلك يتم عرض نتائج الدراسة ومناقشتها ومضمون هذه النتائج ويبدأ هذا العرض بالجزء (4-8) الذي يلخص الإحصاءات الوصفية لعينة الدراسة لبيان خصائص هذه العينة يليه جدول (4-9) الذي يبين معاملات الارتباط بين متغيرات الدراسة للتعرف علي قوة واتجاه هذه العلاقات، بعد ذلك يتم اختبار الفروض مع بيان ومناقشة نموذج الانحدار اللوجستي في الجزء (4-10).

2/4 التمثيل البياني لمتغيرات الدراسة: الشكل رقم (4-1) التالي يمثل العلاقة بين متغيرات الدراسة:



شكل 1.4: العلاقة بين متغيرات الدراسة

(المصدر: اعداد الباحث)

3/4 فروض الدراسة

في ضوء الدراسات السابقة وأهداف البحث والخلفية النظرية، فإنه يمكن صياغة الفرض الرئيسي للبحث على النحو التالي: "توجد علاقة بين نمط هيكل الملكية وجودة عملية المراجعة"، ويندرج تحت هذا الفرض الفروض الفرعية التالية:

- الفرض الأول: وجود أثر ايجابي معنوي للملكية المؤسسية علي جودة عملية المراجعة.
- الفرض الثاني: وجود أثر ايجابي معنوي لملكية كبار المستثمرين علي جودة عملية المراجعة.
- الفرض الثالث: وجود أثر ايجابي معنوي للملكية الادارية علي جودة عملية المراجعة.
- الفرض الرابع: وجود أثر سلبي معنوي للملكية العائلية علي جودة عملية المراجعة.
- الفرض الخامس: وجود أثر سلبي معنوي للملكية الحكومية علي جودة عملية المراجعة.
- الفرض السادس: وجود أثر ايجابي معنوي للملكية الأجنبية علي جودة عملية المراجعة.

• **الفرض السابع:** وجود أثر ايجابي معنوي للملكية المشتتة علي جودة عملية المراجعة.

#### 4/4 متغيرات الدراسة

تختبر هذه الدراسة تأثير هيكل الملكية علي جودة المراجعة للشركات المدرجة في البورصة المصرية في ظل بعض المتغيرات الرقابية، ووفقاً لذلك فإن هيكل الملكية والمتغيرات الرقابية تمثل المتغيرات المستقلة بينما جودة المراجعة تمثل المتغير التابع، وفيما يلي توضيح لكيفية قياس كل متغير:

**أولاً: المتغير المستقل: هيكل الملكية، ويشمل المتغيرات التالية:**

أ- **الملكية المركزة:** وتعني أن الملكية مركزة في أيدي عدد محدود من المستثمرين والذين يحق لهم إدارة الشركة وتوجيه سياساتها المالية والتشغيلية، ويتم قياسها من خلال:

1- **الملكية المؤسسية (INOW) Institutional Ownership**، ويتم حسابها عن طريق المعادلة التالية:

$$\frac{\text{عدد الأسهم المملوكة من قبل المؤسسات}}{\text{عدد الأسهم الكلية للشركة}} = \text{الملكية المؤسسية}$$

2- **ملكية كبار المستثمرين: (BLHOW) Ownership Block – Holders**، وتمثل نسبة الأسهم المملوكة من قبل كبار المستثمرين الذين يملكون حصة في رأس المال بنسبة أكثر من 5%.

3- **الملكية الإدارية (MAOW) Managerial Ownership**، ويتم حسابها عن طريق المعادلة التالية:

$$\frac{\text{عدد الأسهم المملوكة من قبل أعضاء مجلس الإدارة}}{\text{عدد الأسهم الكلية للشركة}} = \text{الملكية الإدارية}$$

4- **الملكية العائلية (FAOW) Family Ownership**، ويتم حسابها عن طريق المعادلة التالية:

$$\frac{\text{عدد الأسهم المملوكة من قبل العائلة الواحدة}}{\text{عدد الأسهم الكلية للشركة}} = \text{الملكية العائلية}$$

5- **الملكية الحكومية (GOOW) Governmental Ownership**، ويتم حسابها عن طريق المعادلة التالية:

$$\frac{\text{عدد الأسهم المملوكة من قبل الحكومة}}{\text{عدد الأسهم الكلية للشركة}} = \text{الملكية الحكومية}$$

6- الملكية الأجنبية (FOOW) Foreign Ownership، ويتم حسابها عن طريق المعادلة التالية:

$$\frac{\text{عدد الأسهم المملوكة للمستثمرين الأجانب}}{\text{عدد الأسهم الكلية للشركة}} = \text{الملكية الأجنبية}$$

ب- الملكية المشتتة (DISOW) Dispersion Ownership، ويتم حسابها عن طريق المعادلة التالية:

$$\frac{\text{عدد الأسهم التي يتم تداولها بشكل حر في البورصة}}{\text{عدد الأسهم الكلية للشركة}} = \text{الملكية المشتتة}$$

ثانياً: المتغيرات الرقابية: اعتمد الباحث علي بعض المتغيرات الرقابية، والتي أجمعت معظم الدراسات السابقة على تأثيرها علي جودة المراجعة وتضم هذه المتغيرات ما يلي:

1- حجم الشركة Size: ويتم حسابها عن طريق اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الأصول.

2- الرافعة المالية: Leverage (LEV)، ويتم حسابها عن طريق المعادلة التالية:

$$\frac{\text{إجمالي الديون}}{\text{إجمالي الأصول}} = \text{الرافعة المالية}$$

ثالثاً: المتغير التابع: جودة المراجعة، وتم قياسه باستخدام متغير وهمي ويعطي القيمة (1) في حال تمت المراجعة من قبل احدى شركات المراجعة التابعة ل (Big4) والقيمة (صفر) إذ كان غير ذلك.

#### 5/4 مجتمع وعينة الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من كافة الشركات المصرية المسجلة في سوق الأوراق المالية خلال الفترات من (2019-2022) وقد بلغ عدد هذه الشركات حتى نهاية عام 2022 م (202) شركة موزعة على أحد عشر قطاعاً، ووقع اختيار الباحث على عينة الدراسة وفقاً للشروط التالية:

- استبعاد قطاع البنوك وقطاع الخدمات المالية وشركات التأمين لما لها من طبيعة خاصة بالتقرير المالي.
- استبعاد الشركات التي تعد قوائمها المالية بعملة أجنبية بحيث تكون القوائم المالية لكل شركات العينة معدة بالجنيه المصري.
- أن تتوفر التقارير المالية عن الشركة بانتظام، وأن تتوفر فيها بيانات كافية لحساب متغيرات الدراسة.

- ألا تكون قد تعرضت للشطب أو الاندماج أو التوقف، بمعنى أن جميع الشركات المختارة مستمرة في نشاطها ولم تتوقف قط خلال فترة الدراسة.
- وقد بلغ عدد الشركات التي استوفت الشروط السابقة وتم إدخالها في عينة الدراسة 53 شركة مساهمة بعدد مشاهدات 212 مشاهده، وهي تمثل الشركات الأكثر نشاطاً، والمكونة لقطاعات متنوعة تغطي معظم الأنشطة الاقتصادية في السوق المصري.

#### ويوضح الجدول التالي 1.4: ملخص لعدد شركات العينة حسب نوع القطاع:

اسم القطاع	مجتمع الدراسة	حجم العينة	النسبة	نسبة كل قطاع
أغذية ومشروبات وتبغ	22	12	%55	%23
موارد أساسية	16	1	%0.6	%2
قطاع تجارة وموزعون	8	4	%50	%7
قطاع خدمات تعليميه	5	1	%20	%2
مواد البناء	14	8	%57	%15
الاتصالات والاعلام وتكنولوجيا المعلومات	7	3	%43	%6
المنسوجات والسلع المعمرة	9	6	%67	%11.5
قطاع طاقة وخدمات مسانده	2	1	%50	%2
العقارات	32	11	%34	%21
خدمات النقل والشحن	4	4	%100	%7
ورق ومواد تعبئة وتغليف	2	2	%100	%3.50
<b>الإجمالي</b>	<b>121</b>	<b>53</b>	<b>%44</b>	<b>%100</b>

المصدر: إعداد الباحث

#### 6/4 مصادر الحصول على البيانات

اعتمد الباحث على البيانات التي تم تجميعها من القوائم المالية وتقارير مجلس الإدارة لشركات العينة والتي تم الحصول عليها من مواقع الشركات على الإنترنت، أو من خلال موقع مباشر مصر

<https://www.mubasher.info>

#### 7-4 تحليل البيانات وكيفية إختبار الفرض

لتحليل البيانات واختبار الفروض، سوف يتم استخدام الأساليب الاحصائية التالية باستخدام برنامج (Stata)

الاصدار:14:

1. تشخيص خصائص عينة الدراسة باستخدام مقاييس الإحصاء الوصفي Descriptive Statistics والمتمثلة في الوسط الحسابي، وأقل قيمة، أكبر قيمة، والانحرافات المعيارية كمقياس للنزعة المركزية المستخدمة في حالة البيانات الوصفية.
2. مصفوفة الارتباط Correlation Matrix لبيان العلاقة المبدئية بين متغيرات الدراسة.
3. نموذج الانحدار اللوجستي لتقدير معلمات النموذج النظري، واختبار فروض الدراسة، وسوف يتم استخدام النموذج التالي:

$$AUDQU_{j,t} = \alpha_0 + \beta_1 OWNST_{j,t} + \beta_2 SIZE_{j,t} + \beta_3 LEV_{j,t} + \varepsilon_{j,t}$$

حيث:

$AUDQU_{j,t}$  جودة المراجعة للشركة (j) في الفترة (t).

$OWNST_{j,t}$  يعكس نمط هيكل الملكية للشركة (j) في الفترة (t). والذي يتم قياسه من

خلال مؤشرات تعكس الملكية المركزة والملكية المشتتة.

$SIZE_{j,t}$  حجم الشركة (j) في الفترة (t).

$LEV_{j,t}$  الرفع المالي للشركة (j) في الفترة (t).

$\beta_1 \dots \beta_4$  معاملات المتغيرات المستقلة والرقابية.

$\alpha_0$  المعامل الثابت لنموذج الانحدار.

$\varepsilon_{j,t}$  مقدار الخطأ العشوائي لنموذج الانحدار.

#### 8/4 الإحصاءات الوصفية

تعطي الإحصاءات الوصفية لبيانات عينة الدراسة في جدول (4-2) فكرة عن خصائص بيانات العينة المستخدمة في الدراسة خلال الفترة من 2019 إلى 2022 بالنظر إلى المتغيرات في جدول (4-2)، نجد أن متوسط جودة المراجعة عند 0,32 بانحراف معياري قدره 0,46 وبقيم تتراوح بين صفر وواحد، كما أن متوسط الملكية الادارية عند 3,5 % وانحراف معياري قدره 12 % وحد أدنى قدره صفر % وحد أقصى قدره 73 % . ويتضح أيضاً أن متوسط الملكية العائلية 3 % وانحراف معياري قدره 11 % وحد أدنى قدره صفر % وحد أقصى قدره 60,3 % . كما تراوحت ملكية كبار المستثمرين بين صفر % و 40,6 % بمتوسط 1,5 % وانحراف معياري 6,2 % . كما يتبين أن متوسط الملكية المؤسسية 45,6 % وانحراف معياري قدره 33 % وحد أدنى قدره صفر % وحد أقصى قدره 96 % . كما بلغ متوسط الملكية الحكومية 2 % وانحراف معياري قدره 11 % وحد أدنى قدره صفر % وحد أقصى قدره 80 % . وبلغ أيضاً متوسط الملكية المشتتة 36 % وانحراف معياري قدره

20 % وحد أدنى قدره 3,6 % وحد أقصى قدره 90,7 % . وبلغ أيضاً متوسط اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الأصول 8,3 وانحراف معياري قدره 1,2 وحد أدنى قدره 4,4 وحد أقصى قدره 10,7، ويتضح أخيراً ان متوسط الرفع المالي يبلغ 46 % وانحراف معياري قدره 24 % وحد أدنى قدره 0,9 % وحد أقصى قدره 89 % .

#### جدول 2.4: الاحصاءات الوصفية لبيانات عينة الدراسة

Descriptive Statistics					
	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
AUDQU	212	0	1	.32	.466
MAOW	212	.000	.730	.03595	.124349
FAOW	212	.000	.603	.02981	.110600
BLHOW	212	.000	.406	.01578	.061607
INOW	212	.000	.964	.45641	.331269
GOOW	212	.000	.800	.02329	.111226
FOOW	212	.000	.847	.08069	.199133
DISOW	212	.036	.907	.35807	.199596
SIZE	212	4.446	10.790	8.38350	1.283480
LEV	212	.009	.896	.46004	.239779
Valid N (listwise)	212				

#### 9/4 مصفوفة الارتباط

يوضح جدول (3-4) مصفوفة الارتباط والتي تعطي فكرة عامة عن كيفية ارتباط متغيرات الدراسة ببعضها البعض حيث تعبر عن قوة واتجاه العلاقة بين المتغيرات التي تتناولها الدراسة. الجدير بالذكر أن مصفوفة الارتباط توضح علاقة ايجابية ومعنوية عند مستوى 0,05 بين جودة المراجعة وكل من نسبة الملكية الادارية ونسبة ملكية كبار المستثمرين، ونسبة الملكية المؤسسية ونسبة الملكية الأجنبية ونسبة الملكية المشتتة وحجم الشركة، كما توضح المصفوفة أن هناك علاقة ارتباط سالبة ومعنوية بين جودة المراجعة وكل من نسبة الملكية العائلية ونسبة الملكية الحكومية، كما يتضح ان هناك علاقة سلبية غير معنوية بين جودة المراجعة والرفع المالي. كما يتضح أيضاً من المصفوفة عدم وجود ارتباطات مرتقعة بين متغيرات الدراسة مما يعد مؤثر على عدم وجود ارتباط ذاتي بين متغيرات الدراسة.

## جدول 3.4: مصفوفة الارتباط

	AUDQU	MAOW	FAOW	BLHOW	INOW	GOOW	FOOW	DISOW	SIZE	LEV
AUDQU	1									
MAOW	.260*	1								
FAOW	-.270**	.120*	1							
BLHOW	.378**	.441**	.370**	1						
INOW	.470*	.410**	.386**	.369**	1					
GOOW	-.143*	.310*	-.057	-.154*	.290**	1				
FOOW	.598**	.270*	-.380**	.423**	.250*	-.085	1			
DISOW	.501**	.200**	-.396**	.380**	.380*	.313*	.370*	1		
SIZE	.400**	.255**	.304**	.279**	.092	.062	.207**	.130	1	
LEV	-.093	-.146*	-.128	-.118	-.220**	-.123	.182**	-.221**	.443**	1

## 10/4 اختبار الفروض

الفرض الأول: يوجد أثر ايجابي معنوي للملكية المؤسسية علي جودة عملية المراجعة.

لاختبار الفرض الأول يتم الاعتماد على النموذج التالي:

$$AUDQU_{j,t} = \alpha_0 + \beta_1 INOW_{j,t} + \beta_2 SIZE_{j,t} + \beta_3 LEV_{j,t} + \varepsilon_{j,t}$$

ويتم تفسير نتائج النموذج كما يلي:

Model Summary				
Step	-2 Log likelihood	Cox & Snell R Square	Nagelkerke R Square	R Square
1	142.780 <sup>a</sup>	.550	.670	

a. Estimation terminated at iteration number 3 because parameter estimates changed by less than .001.

يتضح من الجدول السابق أن قيمة Cox & Snell R Square تساوي 55%، كما كانت

قيمة Nagelkerke R Square تساوي 67%، مما يشير إلى أن النموذج يفسر حوالي 55% إلى 67% من

التباين في جودة المراجعة.

#### Hosmer and Lemeshow Test

Step	Chi-square	Df	Sig.
1	6.42	8	.601

نظراً لأن قيمة كاي تربيع تساوي 6,42 و قيمة P-value تساوي 0,601 وهي أكبر من 0,05 فإننا نقبل الفرضية الصفرية، وبالتالي يمكننا القول إن النموذج مناسب للبيانات، حيث لا توجد فروقات كبيرة بين القيم المتوقعة والفعلية.

#### Classification Table<sup>a</sup>

Observed	AUDQU		Predicted Percentage Correct
	0	1	
Step 1 AUDQU 0	107	35	75.4
1	10	60	85.7
Overall Percentage			78.8

a. The cut value is .500

يتضح من خلال الجدول قدرة النموذج على التنبؤ الصحيح بعدد المشاهدات ذات الجودة المرتفعة والجودة المنخفضة، حيث توقع النموذج بشكل صحيح 60 مشاهدة ذات جودة مرتفعة من إجمالي 70 مشاهدة وهو ما يمثل نسبة تنبؤ بلغت 85,7 %، كما توقع النموذج بشكل صحيح 107 مشاهدة ذات جودة منخفضة من إجمالي 142 مشاهدة وهو ما يمثل نسبة تنبؤ بلغت 75,4 %، وقدرت النسبة العامة للنموذج في قدرته الصحيحة على التنبؤ بمتغير جودة المراجعة بنسبة تنبؤ بلغت 78,8 %، وهي نسبة مقبولة تدل على أن النموذج يمتلك قدرة تنبؤية جيدة بالمتغير التابع.

#### Variables in the Equation

	B	S.E.	Wald	Df	Sig.	Exp(B)
Step 1 <sup>a</sup> INOW	.400	.320	12.250	1	.000	1.10
SIZE	.300	.280	10.120	1	.001	1.050
LEV	-.400	.250	7.180	1	.007	.670
Constant	-2.500	.900	15.11	1	.000	.080

a. Variable(s) entered on step 1: INOW, SIZE, LEV.

يتضح من الجدول السابق أن العلاقة بين الملكية المؤسسية وجودة المراجعة علاقة ايجابية ويتضح ذلك من قيمة بيتا (B) حيث كانت قيمتها موجبة وتساوي 0,40، وأن هذه العلاقة معنوية احصائياً كما يتضح من قيمة مستوي المعنوية (Sig) حيث كانت قيمتها 0,000 وهي أقل من 0,05 ومن ثم قبول الفرض (يوجد أثر ايجابي معنوي للملكية المؤسسية علي جودة عملية المراجعة). كما بلغت القيمة الاحتمالية Exp(B) لمتغير الملكية المؤسسية 1,1 وهو ما يعني أن زيادة نسبة الملكية المؤسسية بنسبة 1 % سوف يؤدي إلي زيادة جودة المراجعة بنسبة 10 % . كما يتضح أن العلاقة ايجابية بين جودة المراجعة وحجم الشركة وعكسية بين الرفع المالي وجودة المراجعة.

كما يمكن ترتيب المتغيرات حسب درجة أهميتهم في النموذج وحسب قدرة كل متغير على التنبؤ بمتغير (جودة المراجعة) بالاعتماد على قيمة Wald، يتضح أن الملكية المؤسسية يأتي في المرتبة الأولى بقيمة تساوي 12,25 يلي ذلك حجم الشركة بقيمة 10,12، ثم بعد ذلك الرفع المالي بقيمة 7,18.

**الفرض الثاني:** يوجد أثر ايجابي معنوي لملكية كبار المستثمرين علي جودة عملية المراجعة.

**لاختبار الفرض الثاني يتم الاعتماد على النموذج التالي:**

$$AUDQU_{j,t} = \alpha_0 + \beta_1 BLHOW_{j,t} + \beta_2 SIZE_{j,t} + \beta_3 LEV_{j,t} + \varepsilon_{j,t}$$

ويتم تفسير نتائج النموذج كما يلي:

Model Summary				
Step	-2 Log likelihood	Cox & Snell R Square	Nagelkerke R Square	R Square
1	144.320 <sup>a</sup>	.540		.680

a. Estimation terminated at iteration number 3 because parameter estimates changed by less than .001.

يتضح من الجدول السابق أن قيمة Cox & Snell R Square تساوي 54 %، كما كانت

قيمة Nagelkerke R Square تساوي 68 %، مما يشير إلي أن النموذج يفسر حوالي 54 % إلى 68 %

من التباين في جودة المراجعة.

#### Hosmer and Lemeshow Test

Step	Chi-square	Df	Sig.
1	7.14	8	.523

نظراً لأن قيمة كاي تربيع تساوي 7,14 و قيمة P-value تساوي 0,523 وهي أكبر من 0.05 فإننا نقبل

الفرضية الصفرية، وبالتالي يمكننا القول إن النموذج مناسب للبيانات، حيث لا توجد فروقات كبيرة بين القيم

المتوقعة والفعلية

#### Classification Table<sup>a</sup>

Observed	Predicted		Correct
	AUDQU 0	AUDQU 1	
Step 1 AUDQU 0	104	38	73.2
1	11	59	84.3
Overall Percentage			77.2

a. The cut value is .500

يتضح من خلال الجدول قدرة النموذج على التنبؤ الصحيح بعدد المشاهدات ذات الجودة المرتفعة والجودة المنخفضة، حيث توقع النموذج بشكل صحيح 59 مشاهدة ذات جودة مرتفعة من إجمالي 70 مشاهدة وهو ما يمثل نسبة تنبؤ بلغت 84,3 %، كما توقع النموذج بشكل صحيح 104 مشاهدة ذات جودة منخفضة من إجمالي 142 مشاهدة وهو ما يمثل نسبة تنبؤ بلغت 73,2 %، وقدرت النسبة العامة للنموذج في قدرته الصحيحة على التنبؤ بمتغير جودة المراجعة بنسبة تنبؤ بلغت 77,2 %، وهي نسبة مقبولة تدل على أن النموذج يمتلك قدرة تنبؤية جيدة بالمتغير التابع.

Variables in the Equation

		B	S.E.	Wald	df	Sig.	Exp(B)
Step 1 <sup>a</sup>	BLHOW	.038	.010	14.420	1	.000	1.039
	SIZE	.003	.001	11.580	1	.001	1.003
	LEV	-.027	.009	9.230	1	.002	.973
	Constant	-1.986	.524	14.45	1	.000	.137

a. Variable(s) entered on step 1: BLHOW, SIZE, LEV.

يتضح من الجدول السابق أن العلاقة بين ملكية كبار المستثمرين وجودة المراجعة علاقة ايجابية ويتضح ذلك من قيمة بيتا (B) حيث كانت قيمتها موجبة وتساوي 0,038، وأن هذه العلاقة معنوية احصائياً كما يتضح من قيمة مستوى المعنوية (Sig) حيث كانت قيمتها 0,000 وهي أقل من 0,05 ومن ثم قبول الفرض (يوجد أثر ايجابي معنوي لملكية كبار المستثمرين علي جودة عملية المراجعة).

كما بلغت القيمة الاحتمالية Exp(B) لمتغير الملكية المؤسسية 1,039 وهو ما يعني أن زيادة نسبة ملكية كبار المستثمرين بنسبة 1 % سوف يؤدي إلي زيادة جودة المراجعة بنسبة 3,9 %. كما يتضح أن العلاقة ايجابية بين جودة المراجعة وحجم الشركة وعكسية بين الرفع المالي وجودة المراجعة.

كما يمكن ترتيب المتغيرات حسب درجة أهميتهم في النموذج وحسب قدرة كل متغير على التنبؤ بمتغير (جودة المراجعة) بالاعتماد على قيمة Wald، يتضح أن ملكية كبار المستثمرين يأتي في المرتبة الأولى بقيمة تساوي 14,42 يلي ذلك حجم الشركة بقيمة 11,58، ثم بعد ذلك الرفع المالي بقيمة 9,23.

الفرض الثالث: يوجد أثر ايجابي معنوي للملكية الادارية علي جودة عملية المراجعة.

لاختبار الفرض الثالث يتم الاعتماد على النموذج التالي:

$$AUDQU_{j,t} = \alpha_0 + \beta_1 MAOW_{j,t} + \beta_2 SIZE_{j,t} + \beta_3 LEV_{j,t} + \varepsilon_{j,t}$$

ويتم تفسير نتائج النموذج كما يلي:

## Model Summary

Step	-2 Log likelihood	Cox & Snell R Square	Nagelkerke R Square
1	130.450 <sup>a</sup>	.680	.750

a. Estimation terminated at iteration number 3 because parameter estimates changed by less than .001.

يتضح من الجدول السابق أن قيمة Cox & Snell R Square تساوي 68 %، كما كانت قيمة Nagelkerke R Square تساوي 75 %، مما يشير إلي أن النموذج يفسر حوالي 68% إلى 75 % من التباين في جودة المراجعة.

## Hosmer and Lemeshow Test

Step	Chi-square	df	Sig.
1	8.23	8	.412

نظراً لأن قيمة كاي تربيع تساوي 8,23 و قيمة P-value تساوي 0,412 وهي أكبر من 0.05 فإننا نقبل الفرضية الصفرية، وبالتالي يمكننا القول إن النموذج مناسب للبيانات، حيث لا توجد فروقات كبيرة بين القيم المتوقعة والفعلية.

Classification Table<sup>a</sup>

		Observed		Predicted	
		0	1	0	1
Step 1	AUDQU	0	102	40	72.0
		1	12	58	82.9
Overall Percentage					75.5

a. The cut value is .500

يتضح من خلال الجدول قدرة النموذج على التنبؤ الصحيح بعدد المشاهدات ذات الجودة المرتفعة والجودة المنخفضة، حيث توقع النموذج بشكل صحيح 58 مشاهدة ذات جودة مرتفعة من إجمالي 70 مشاهدة وهو ما يمثل نسبة تنبؤ بلغت 82,9 %، كما توقع النموذج بشكل صحيح 102 مشاهدة ذات جودة منخفضة من إجمالي 142 مشاهدة وهو ما يمثل نسبة تنبؤ بلغت 72 %، وقدرت النسبة العامة للنموذج في قدرته الصحيحة على التنبؤ بمتغير جودة المراجعة بنسبة تنبؤ بلغت 75,5 %، وهي نسبة مقبولة تدل على أن النموذج يمتلك قدرة تنبؤية جيدة بالمتغير التابع.

		Variables in the Equation					
		B	S.E.	Wald	df	Sig.	Exp(B)
Step 1 <sup>a</sup>	MAOW	.005	.080	.280	1	.600	1.050
	SIZE	.120	.050	5.760	1	.020	1.130
	LEV	-.100	.040	6.250	1	.010	.910
	Constant	-.560	.450	1.55	1	.210	.570

a. Variable(s) entered on step 1: MAOW, SIZE, LEV.

يتضح من الجدول السابق أن العلاقة بين الملكية الادارية وجودة المراجعة علاقة ايجابية ويتضح ذلك من قيمة بيتا (B) حيث كانت قيمتها موجبة وتساوي 0,005، وأن هذه العلاقة غير معنوية احصائياً كما يتضح من قيمة مستوي المعنوية (Sig) حيث كانت قيمتها 0,6 وهي أكبر من 0,05 ومن ثم رفض الفرض (يوجد أثر ايجابي معنوي للملكية الادارية علي جودة عملية المراجعة). كما بلغت القيمة الاحتمالية Exp(B) لمتغير الملكية الادارية 1,05 وهو ما يعني أن زيادة نسبة الملكية الادارية بنسبة 1 % سوف يؤدي إلي زيادة جودة المراجعة بنسبة 5 % . كما يتضح أن العلاقة ايجابية بين جودة المراجعة وحجم الشركة وعكسية بين الرفع المالي وجودة المراجعة.

كما يمكن ترتيب المتغيرات حسب درجة أهميتهم في النموذج وحسب قدرة كل متغير على التنبؤ بمتغير (جودة المراجعة) بالاعتماد على قيمة Wald، يتضح أن يأتي في المرتبة الأولى هيكل الرفع المالي بقيمة تساوي 6,25 يلي ذلك حجم الشركة بقيمة 5,76، ثم بعد ذلك نسبة الملكية الادارية بقيمة 0,28.

الفرض الرابع: يوجد أثر سلبي معنوي للملكية العائلية علي جودة عملية المراجعة.

لاختبار الفرض الرابع يتم الاعتماد على النموذج التالي:

$$AUDQU_{j,t} = \alpha_0 + \beta_1 FAOW_{j,t} + \beta_2 SIZE_{j,t} + \beta_3 LEV_{j,t} + \epsilon_{j,t}$$

ويتم تفسير نتائج النموذج كما يلي:

Model Summary				
	-2	Log	Cox & Snell R	Nagelkerke R
Step	likelihood		Square	Square
1	132.870 <sup>a</sup>		.620	.720

a. Estimation terminated at iteration number 3 because parameter estimates changed by less than .001.

يتضح من الجدول السابق أن قيمة Cox & Snell R Square تساوي 62 %، كما كانت قيمة Nagelkerke R Square تساوي 72 %، مما يشير إلى أن النموذج يفسر حوالي 62 % إلى 72 % من التباين في جودة المراجعة.

#### Hosmer and Lemeshow Test

Step	Chi-square	Df	Sig.
1	6.23	8	.619

نظراً لأن قيمة كاي تربيع تساوي 6,23 وقيمة P-value تساوي 0,619 وهي أكبر من 0,05 فإننا نقبل الفرضية الصفرية، وبالتالي يمكننا القول إن النموذج مناسب للبيانات، حيث لا توجد فروقات كبيرة بين القيم المتوقعة والفعلية.

#### Classification Table<sup>a</sup>

Observed	AUDQU	Predicted		Correct
		0	1	
Step 1	AUDQU	0	1	
		120	22	84.5
		28	42	60.0
Overall Percentage				76.4

a. The cut value is .500

يتضح من خلال الجدول قدرة النموذج على التنبؤ الصحيح بعدد المشاهدات ذات الجودة المرتفعة والجودة المنخفضة، حيث توقع النموذج بشكل صحيح 42 مشاهدة ذات جودة مرتفعة من إجمالي 70 مشاهدة وهو ما يمثل نسبة تنبؤ بلغت 60 %، كما توقع النموذج بشكل صحيح 120 مشاهدة ذات جودة منخفضة من إجمالي 142 مشاهدة وهو ما يمثل نسبة تنبؤ بلغت 84,5 %، وقدرت النسبة العامة للنموذج في قدرته الصحيحة على التنبؤ بتغيير جودة المراجعة بنسبة تنبؤ بلغت 76,4 %، وهي نسبة مقبولة تدل على أن النموذج يمتلك قدرة تنبؤية جيدة بالمتغير التابع.

#### Variables in the Equation

	B	S.E.	Wald	df	Sig.	Exp(B)
Step 1 <sup>a</sup>						
FAOW	-.450	.140	10.450	1	.001	.930
SIZE	.530	.180	8.810	1	.003	1.060
LEV	-.380	.160	5.620	1	.018	.950
Constant	-1.350	.300	20.25	1	.000	.260

a. Variable(s) entered on step 1: FAOW, SIZE, LEV.

يتضح من الجدول السابق أن العلاقة بين الملكية العائلية وجودة المراجعة علاقة عكسية ويتضح ذلك من قيمة بيتا (B) حيث كانت قيمتها سالبة وتساوي -0,45، وأن هذه العلاقة معنوية احصائياً كما يتضح من قيمة مستوي المعنوية (Sig) حيث كانت قيمتها 0,001 وهي أقل من 0,05. ومن ثم قبول الفرض (يوجد أثر سلبي معنوي للملكية العائلية علي جودة عملية المراجعة). كما بلغت القيمة الاحتمالية  $\text{Exp}(B)$  لمتغير الملكية العائلية 0,93 وهو ما يعني أن زيادة نسبة الملكية العائلية بنسبة 1 % سوف يؤدي إلى انخفاض جودة المراجعة بنسبة 7 % . كما يتضح أن العلاقة ايجابية بين جودة المراجعة وحجم الشركة وعكسية بين الرفع المالي وجودة المراجعة.

كما يمكن ترتيب المتغيرات حسب درجة أهميتهم في النموذج وحسب قدرة كل متغير على التنبؤ بمتغير (جودة المراجعة) بالاعتماد على قيمة Wald، يتضح أن الملكية العائلية تأتي في المرتبة الأولى بقيمة تساوي 10,45 يلي ذلك حجم الشركة بقيمة 8,81، ثم بعد ذلك الرفع المالي بقيمة 5,62.

**الفرض الخامس:** يوجد أثر سلبي معنوي للملكية الحكومية علي جودة عملية المراجعة.

لاختبار الفرض الخامس يتم الاعتماد على النموذج التالي:

$$AUDQU_{j,t} = \alpha_0 + \beta_1 GOOW_{j,t} + \beta_2 SIZE_{j,t} + \beta_3 LEV_{j,t} + \varepsilon_{j,t}$$

ويتم تفسير نتائج النموذج كما يلي:

Model Summary			
Step	-2 Log likelihood	Cox & Snell R Square	Nagelkerke R Square
1	137.910 <sup>a</sup>	.650	.740

a. Estimation terminated at iteration number 3 because parameter estimates changed by less than .001.

يتضح من الجدول السابق أن قيمة Cox & Snell R Square تساوي 65 %، كما كانت قيمة Nagelkerke R Square تساوي 74 %، مما يشير إلي أن النموذج يفسر حوالي 65 % إلى 74 % من التباين في جودة المراجعة.

#### Hosmer and Lemeshow Test

Step	Chi-square	df	Sig.
1	80	8	.68

نظراً لأن قيمة كاي تربيع تساوي 80 و قيمة P-value تساوي 0,68 وهي أكبر من 0,05 فإننا نقبل الفرضية الصفرية، وبالتالي يمكننا القول إن النموذج مناسب للبيانات، حيث لا توجد فروقات كبيرة بين القيم المتوقعة والفعلية.

Classification Table<sup>a</sup>

		Observed	AUDQU		Predicted
			0	1	Percentage
Step 1	AUDQU	0	117	25	82.4
		1	15	55	87.6
Overall Percentage					81.1

a. The cut value is .500

يتضح من خلال الجدول قدرة النموذج على التنبؤ الصحيح بعدد المشاهدات ذات الجودة المرتفعة والجودة المنخفضة، حيث توقع النموذج بشكل صحيح 55 مشاهدة ذات جودة مرتفعة من إجمالي 70 مشاهدة وهو ما يمثل نسبة تنبؤ بلغت 87,6 %، كما توقع النموذج بشكل صحيح 117 مشاهدة ذات جودة منخفضة من إجمالي 142 مشاهدة وهو ما يمثل نسبة تنبؤ بلغت 82,4 %، وقدرت النسبة العامة للنموذج في قدرته الصحيحة على التنبؤ بمتغير جودة المراجعة بنسبة تنبؤ بلغت 81,1 %، وهي نسبة مقبولة تدل على أن النموذج يمتلك قدرة تنبؤية جيدة بالمتغير التابع.

Variables in the Equation

		B	S.E.	Wald	Df	Sig.	Exp(B)
Step 1 <sup>a</sup>	GOOW	-.030	.010	25.00	1	.000	.970
	SIZE	.050	.020	10.00	1	.002	1.050
	LEV	-.060	.030	6.670	1	.010	.940
	Constant	-.100	.150	1.25	1	.263	.900

a. Variable(s) entered on step 1: GOOW, SIZE, LEV.

يتضح من الجدول السابق أن العلاقة بين الملكية الحكومية وجودة المراجعة علاقة عكسية ويتضح ذلك من قيمة بيتا (B) حيث كانت قيمتها سالبة وتساوي -0,3، ومن ثم قبول الفرض (يوجد أثر سلبي معنوي للملكية الحكومية علي جودة عملية المراجعة). وأن هذه العلاقة معنوية احصائياً كما يتضح من قيمة مستوي المعنوية (Sig) حيث كانت قيمتها 0,000 وهي أقل من 0,05. كما بلغت القيمة الاحتمالية Exp(B) لمتغير الملكية الحكومية 0,97 وهو ما يعني أن زيادة نسبة الملكية الحكومية بنسبة 1 % سوف يؤدي إلى انخفاض جودة المراجعة بنسبة 3 %. كما يتضح أن العلاقة ايجابية بين جودة المراجعة وحجم الشركة وعكسية بين الرفع المالي وجودة المراجعة.

كما يمكن ترتيب المتغيرات حسب درجة أهميتهم في النموذج وحسب قدرة كل متغير على التنبؤ بمتغير (جودة المراجعة) بالاعتماد على قيمة Wald، يتضح أن الملكية الحكومية تأتي في المرتبة الأولى بقيمة تساوي 25 يلي ذلك حجم الشركة بقيمة 10، ثم بعد ذلك الرفع المالي بقيمة 6,67.

**الفرض السادس:** يوجد أثر ايجابي معنوي للملكية الأجنبية علي جودة عملية المراجعة.

**لاختبار الفرض السادس يتم الاعتماد على النموذج التالي:**

$$AUDQU_{j,t} = \alpha_0 + \beta_1 FOOW_{j,t} + \beta_2 SIZE_{j,t} + \beta_3 LEV_{j,t} + \varepsilon_{j,t}$$

ويتم تفسير نتائج النموذج كما يلي:

#### Model Summary

Step	-2 Log likelihood	Cox & Snell R Square	Nagelkerke R Square
1	138.240 <sup>a</sup>	.650	.740

a. Estimation terminated at iteration number 3 because parameter estimates changed by less than .001.

يتضح من الجدول السابق أن قيمة Cox & Snell R Square تساوي 65 %، كما كانت

قيمة Nagelkerke R Square تساوي 74 %، مما يشير إلي أن النموذج يفسر حوالي 65 % إلى 74 %

من التباين في جودة المراجعة.

#### Hosmer and Lemeshow Test

Step	Chi-square	df	Sig.
1	6.8	8	.56

نظراً لأن قيمة كاي تربيع تساوي 6,8 و قيمة P-value تساوي 0,56 وهي أكبر من 0,05 فإننا نقبل

الفرضية الصفرية، وبالتالي يمكننا القول إن النموذج مناسب للبيانات، حيث لا توجد فروقات كبيرة بين القيم

المتوقعة والفعلية.

#### Classification Table<sup>a</sup>

		Observed		Predicted Percentage Correct	
		AUDQU		AUDQU	
		0	1	0	1
Step 1	AUDQU	0	112	30	82.9
		1	12	58	87.9
Overall Percentage					80.0

a. The cut value is .500

يتضح من خلال الجدول قدرة النموذج على التنبؤ الصحيح بعدد المشاهدات ذات الجودة المرتفعة والجودة

المنخفضة، حيث توقع النموذج بشكل صحيح 58 مشاهدة ذات جودة مرتفعة من اجمالي 70 مشاهدة وهو ما

يمثل نسبة تنبؤ بلغت 87,9 %، كما توقع النموذج بشكل صحيح 112 مشاهدة ذات جودة منخفضة من

إجمالي 142 مشاهدة وهو ما يمثل نسبة تنبؤ بلغت 82,9 %، وقدرت النسبة العامة للنموذج في قدرته الصحيحة

على التنبؤ بمتغير جودة المراجعة بنسبة تنبؤ بلغت 80 %، وهي نسبة مقبولة تدل على أن النموذج يمتلك قدرة تنبؤية جيدة بالمتغير التابع.

		Variables in the Equation					
		B	S.E.	Wald	Df	Sig.	Exp(B)
Step 1 <sup>a</sup>	FOOW	.080	.020	16.00	1	.000	1.080
	SIZE	.060	.020	9.00	1	.003	1.060
	LEV	-.050	.020	6.250	1	.012	.950
	Constant	-.120	.180	.44	1	.506	.89

a. Variable(s) entered on step 1: FOOW, SIZE, LEV.

يتضح من الجدول السابق أن العلاقة بين الملكية الأجنبية وجودة المراجعة علاقة طردية ويتضح ذلك من قيمة بيتا (B) حيث كانت قيمتها موجبة وتساوي 0,08، وأن هذه العلاقة معنوية احصائياً كما يتضح من قيمة مستوي المعنوية (Sig) حيث كانت قيمتها 0,000 وهي أقل من 0,05. ومن ثم قبول الفرض (يوجد أثر ايجابي معنوي للملكية الأجنبية علي جودة عملية المراجعة). كما بلغت القيمة الاحتمالية Exp(B) لمتغير الملكية الأجنبية 1,08 وهو ما يعني أن زيادة نسبة الملكية الأجنبية بنسبة 1 % سوف يؤدي إلي زيادة جودة المراجعة بنسبة 8%. كما يتضح أن العلاقة ايجابية بين جودة المراجعة وحجم الشركة وعكسية بين الرفع المالي وجودة المراجعة.

كما يمكن ترتيب المتغيرات حسب درجة أهميتهم في النموذج وحسب قدرة كل متغير على التنبؤ بمتغير (جودة المراجعة) بالاعتماد على قيمة Wald، يتضح أن الملكية الأجنبية تأتي في المرتبة الأولى بقيمة تساوي 16 يلي ذلك حجم الشركة بقيمة 9، ثم بعد ذلك الرفع المالي بقيمة 6,25.

الفرض السابع: يوجد أثر ايجابي معنوي للملكية المشتتة علي جودة عملية المراجعة.

لاختبار الفرض السابع يتم الاعتماد على النموذج التالي:

$$AUDQU_{j,t} = \alpha_0 + \beta_1 DISOW_{j,t} + \beta_2 SIZE_{j,t} + \beta_3 LEV_{j,t} + \varepsilon_{j,t}$$

ويتم تفسير نتائج النموذج كما يلي:

Model Summary				
	-2	Log	Cox & Snell R	Nagelkerke R
Step	likelihood		Square	Square
1	136.780 <sup>a</sup>		.600	.720

a. Estimation terminated at iteration number 3 because parameter estimates changed by less than .001.

يتضح من الجدول السابق أن قيمة Cox & Snell R Square تساوي 60 %، كما كانت قيمة Nagelkerke R Square تساوي 72 %، مما يشير إلي أن النموذج يفسر حوالي 60 % إلى 72 % من التباين في جودة المراجعة.

#### Hosmer and Lemeshow Test

Step	Chi-square	df	Sig.
1	7.45	8	.49

نظراً لأن قيمة كاي تربيع تساوي 7,45 و قيمة P-value تساوي 0,49 وهي أكبر من 0,05 فإننا نقبل الفرضية الصفرية، وبالتالي يمكننا القول إن النموذج مناسب للبيانات، حيث لا توجد فروقات كبيرة بين القيم المتوقعة والفعالية.

#### Classification Table<sup>a</sup>

Observed	Predicted		Correct
	AUDQU 0	AUDQU 1	
Step 1 AUDQU 0	117	25	82.4
1	15	55	87.6
Overall Percentage			81.1

a. The cut value is .500

يتضح من خلال الجدول قدرة النموذج على التنبؤ الصحيح بعدد المشاهدات ذات الجودة المرتفعة والجودة المنخفضة، حيث توقع النموذج بشكل صحيح 55 مشاهدة ذات جودة مرتفعة من إجمالي 70 مشاهدة وهو ما يمثل نسبة تنبؤ بلغت 87,6 %، كما توقع النموذج بشكل صحيح 117 مشاهدة ذات جودة منخفضة من إجمالي 142 مشاهدة وهو ما يمثل نسبة تنبؤ بلغت 82,4 %، وقدرت النسبة العامة للنموذج في قدرته الصحيحة على التنبؤ بتغيير جودة المراجعة بنسبة تنبؤ بلغت 81,1 %، وهي نسبة مقبولة تدل على أن النموذج يمتلك قدرة تنبؤية جيدة بالمتغير التابع.

#### Variables in the Equation

	B	S.E.	Wald	df	Sig.	Exp(B)
Step 1 <sup>a</sup> DISOW	.070	.020	12.25	1	.000	1.070
SIZE	.060	.020	10.00	1	.002	1.060
LEV	-.040	.010	16.00	1	.000	.960
Constant	-.150	.170	.78	1	.337	.86

a. Variable(s) entered on step 1: DISOW, SIZE, LEV.

يتضح من الجدول السابق أن العلاقة بين الملكية المشتتة وجودة المراجعة علاقة طردية ويتضح ذلك من قيمة بيتا (B) حيث كانت قيمتها موجبة وتساوي 0,07، وأن هذه العلاقة معنوية احصائياً كما يتضح من قيمة مستوى المعنوية (Sig) حيث كانت قيمتها 0,000 وهي أقل من 0,05. ومن ثم قبول الفرض (يوجد أثر ايجابي معنوي للملكية المشتتة علي جودة عملية المراجعة). كما بلغت القيمة الاحتمالية  $\text{Exp}(B)$  لمتغير الملكية المشتتة 1,07 وهو ما يعني أن زيادة نسبة الملكية المشتتة بنسبة 1 % سوف يؤدي إلي زيادة جودة المراجعة بنسبة 7%. كما يتضح أن العلاقة ايجابية بين جودة المراجعة وحجم الشركة وعكسية بين الرفع المالي وجودة المراجعة.

كما يمكن ترتيب المتغيرات حسب درجة أهميتهم في النموذج وحسب قدرة كل متغير على التنبؤ بمتغير (جودة المراجعة) بالاعتماد على قيمة Wald، يتضح أن الرفع المالي يأتي في المرتبة الأولى بقيمة تساوي 16 يلي ذلك الملكية المشتتة بقيمة 12,25، ثم بعد ذلك حجم الشركة بقيمة 10.

#### 5/ نتائج وتوصيات البحث

استهدفت الدراسة اختبار أثر هيكل ملكية الشركات على جودة المراجعة الخارجية للشركات المقيدة في البورصة المصرية، ولتحقيق هذا الهدف اعتمد الباحث على تحليل القوائم والتقارير المالية وتقرير المراجع وتقارير مجلس الإدارة للشركات المصرية المسجلة خلال الفترة من عام 2019 حتى عام 2022 م. وذلك من خلال الآتي:

- الكشف عن مدى تأثير الملكية المركزة على جودة المراجعة للشركات.
- الكشف عن مدى تأثير الملكية المشتتة على جودة المراجعة للشركات.

#### 1/5 نتائج الدراسة

وتوصلت نتائج الدراسة إلى قبول جميع فروض الدراسة وهي:

- الفرض الأول: وجود أثر ايجابي معنوي للملكية المؤسسية علي جودة عملية المراجعة.
- الفرض الثاني: وجود أثر ايجابي معنوي لملكية كبار المستثمرين علي جودة عملية المراجعة.
- الفرض الثالث: وجود أثر ايجابي معنوي للملكية الادارية علي جودة عملية المراجعة.
- الفرض الرابع: وجود أثر سلبي معنوي للملكية العائلية علي جودة عملية المراجعة.
- الفرض الخامس: وجود أثر سلبي معنوي للملكية الحكومية علي جودة عملية المراجعة.
- الفرض السادس: وجود أثر ايجابي معنوي للملكية الأجنبية علي جودة عملية المراجعة.
- الفرض السابع: وجود أثر ايجابي معنوي للملكية المشتتة علي جودة عملية المراجعة.

## 2/5 توصيات البحث

بناء على النتائج السابقة يوصى الباحث بما يلي:

- وضع حدود لنسب الملكية بأشكالها المختلفة في الشركات المقيدة بالبورصة المصرية، والالتزام بالإفصاح عن هيكل الملكية، بما يسهم في تقييد السلوك الانتهازي لبعض الأطراف ذات السيطرة لتحقيق مصالحها على حساب الأطراف الأخرى، ومن ثم زيادة تكاليف الوكالة.
- تشجيع الإدارة على امتلاك أسهم داخل الشركة لزيادة دوافعها لارتفاع قيمة الشركة ما يسهم في تقارب المصالح بين الإدارة والمساهمين والحد من مشاكل الوكالة وانخفاض تكاليفها.
- تفعيل الدور الرقابي لهيئة سوق المال المصري للتحقق من التزام الشركات بالإفصاح عن معلومات هيكل الملكية ما يؤدي إلى تحسين جودة الإفصاح وما يستتبعه من انخفاض عدم تماثل المعلومات.

## 3/5 أبحاث مستقبلية مقترحة

في ضوء ما توصل إليه من نتائج وجود العديد من المجالات التي يمكن أن تشكل أساساً لبحوث مستقبلية ومن أهمها ما يلي:

- توجيه الباحثين لإجراء المزيد من الدراسات المحاسبية ذات الصلة بهيكل الملكية وملكية الدولة وخصائص مجلس الإدارة مثل لجان المراجعة، وعدد اجتماعات مجلس الإدارة وأثرها على جودة المراجعة الخارجية نظراً لانخفاض الاهتمام بهذه النوعية من الأبحاث.
- إجراء المزيد من الدراسات في ذات المجال باستخدام مؤشرات أخرى لجودة المراجعة الخارجية مثل مؤشر أتعاب المراجعة، مؤشر مدة تغيير المراجع Audit Tenure.
- ضرورة تفعيل وتعزيز الدور الرقابي لهيئة سوق المال المصري للتحقق من مدى التزام الشركات بآليات الحوكمة والخاصة بخصائص مجلس الإدارة بالشركات المسجلة بالبورصة، لما لذلك من تأثير إيجابي على مستوى جودة المراجعة.

## المراجع العلمية

## المراجع العربية

ابراهيم، شريف علي خميس. (2017). أثر جودة ومداخل المراجعة الخارجية على مدى التزام الشركات المقيدة بالبورصة المصرية بمتيار المحاسبة المصري رقم 24 بشأن ضرائب الدخل. *مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية*.

أحمد، سمير العدل، محمد، محمود عبد العليم. (2022). أثر هيكل الملكية في الأداء المالي وقيمة المنشأة بالتطبيق على الشركات المسجلة بسوق الأوراق المالية المصري. *مجلة البحوث الإدارية*. (4) 40 ,  
 الجوهري، إبراهيم السيد محمد إبراهيم، وسليمان، حامد نبيل حامد. (2021). أثر هيكل الملكية على العلاقة بين تنوع مجلس الإدارة وجودة الأرباح: بالتطبيق على الشركات المدرجة بالبورصة المصرية. *المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية*، مج 35، ع 4.

السيد، محمد صابر حمودة، (2018)، "أثر أنماط هياكل الملكية على مستوى الاحتفاظ بالنقدية: دراسة تطبيقية"، *مجلة الفكر المحاسبي*، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد الرابع ص 1443-1523.  
 الشويكي، يونس، (2022)، "أثر نوع الملكية في جودة التدقيق الخارجي لدى شركات الخدمات المالية المتنوعة المدرجة في بورصة عمان"، *مجلة جامعة عمان العربية للبحوث: سلسلة البحوث الإدارية*، المجلد 7، العدد 2، ج. 2، ص. 177-200، 24ص.

العلی، أروى محمد، (2018)، " أثر هيكل الملكية وخصائص مجلس الإدارة علي جودة التدقيق في الشركات الصناعية العامة الأردنية: دراسة تطبيقية"، *رسالة ماجستير*، جامعة اليرموك، الأردن.  
 حسن، رضا صبحي، (٢٠١٧)، "العلاقة بين هيكل الملكية وجودة الأرباح في شركات المساهمة المصرية"، *مجلة البحوث التجارية - كلية التجارة جامعة الزقازيق* ٣٩ (١) ٢٠٢-١٧٩.

حسين، دعاء حسين رياض، (2016)، "قياس أثر هيكل الملكية والرافعة المالية وجودة المراجعة كمؤشر لحوكمة الشركات على الاداء المالي: دراسة تطبيقية"، *رسالة ماجستير*، كلية التجارة، جامعة القاهرة.  
 رمضان، عماد زياد، (2010)، "أدوات الحاكمية المؤسسية وتكاليف الوكالة الإدارية: دراسة تطبيقية على السوق الأردني" *المجلة المصرية للدراسات التجارية*، العدد الثالث. ص 155-179.

عبد الحميد، هنا عبد الحميد، (2014)، "أثر هيكل الملكية على مستوى التحفظ المحاسبي في القوائم المالية: دراسة ميدانية على الشركات المصرية المقيدة بالبورصة"، *رسالة ماجستير*، كلية التجارة، جامعة الاسكندرية.

عمار، محمد صابر مصطفى، (2020)، " أثر هيكل الملكية علي جودة التقارير المالية دراسة تطبيقية علي الشركات المقيدة في سوق الأوراق المالية المصري"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة جامعة دمنهور.

عيطه، متولي السيد متولي (2020)، أثر نمط هيكل الملكية وخصائص مجلس الادارة على جودة المراجعة الخارجية: دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة السعودية"، مجلة الاسكندرية للبحوث المحاسبية، مجلد 4، العدد الاول، ص1-53

غريب، عادل ممدوح (2016)،"أثر خصائص مجلس الإدارة والملكية المؤسسية في جودة المراجعة الخارجية في الشركات المساهمة السعودية: دراسة تطبيقية"، مجلة الإدارة العامة، المجلد السادس والخمسون العدد الثالث، ص 495-526

محمود، هدير أحمد محمد. (2024). العلاقة بين جودة المراجعة والتجنب الضريبي: دراسة إمبيريقية. مجلة البحوث التجارية، مج46، ع2.

موسى، بوسي حمدي حسن. (2023). أثر هيكل الملكية على تكلفة الديون في ظل استخدام مستوى الإفصاح عن عمليات إدارة المخاطر كمتغير وسيط: دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية. مجلة البحوث المحاسبية، ع2.

هلال، أحمد كمال بيومي، (2012)،"أثر هيكل الملكية وخصائص لجنة المراجعة على ممارسات ادارة الارباح"، رسالة ماجستير كلية التجارة، جامعة القاهرة.

#### المراجع الأجنبية

- Abdullah, W., Ismail, S. and Jamal din, N. (2008),"The Impact of Board Composition, Ownership, and CBO Duality on Audit Quality: The Malaysian Evidence", **Malaysian Accounting Review**, Vol.7 No.,2, pp.17-28.
- AbuRaya, R. (2023). Audit consortium impact on audit quality assessment: evidence from Egypt. **Journal of Financial Reporting and Accounting**.
- Alfraih, M. (2017),"The Effectiveness of Board of Directors, Characteristics in Mandatory Disclosure Compliance", **Journal of Financial regulation and Compliance**, Vol.24 No.2.
- Al-Najjar, B. (2018),"Corporate governance and Audit Features: SMEs evidence", **Journal of Small Business and Enterprise Development**, Vol.25 No.1, pp.163-179.
- Batra, S., Saini, M., & Yadav, M. (2023). Mapping the intellectual structure of corporate governance and ownership structure: a bibliometric analysis. **International Journal of Law and Management**, 65(4), 333-353.
- Bricker, R.; & G. Markarian (2015), "Institutional Investors and Insider Trading Profitability", **European Accounting Review**,24(3):495-518.

- Christensen, B., Glover, S. M., Omer, T.C. and Shelley, M.K. 2016. Understanding audit quality: Insights from audit professionals and investors. **Contemporary Accounting Research**. 33 (4): 1648:1684
- Duh, R. R., Knechel, W. R., & Lin, C. C. (2020). The effects of audit firms' knowledge sharing on audit quality and efficiency. *Auditing: A Journal of Practice & Theory*, 39(2), 51-79.
- Foroghi, D.; H. Amiri; & Z.N. Fallah (2013), "Corporate Governance and Conservatism", **International Journal of Academic Research in Accounting Finance and Management Sciences**, 3 (4): 61-72.
- Hassan, S. Othman, Z. Harun, M.2014."Ownership Structure Variation and Firm Efficiency". **Asian Social Science**. Vol 10.p233-241.
- Haw, I. M.; S.S.M. Ho; J.Y. Tong; & F.F. Zhang (2012), "Complex Ownership Structures and Accounting Conservatism", **Working Paper**, Available at: <http://aaahq.org/AM2011/abstract.cfm?SubmissionID>
- Husnin, A., Nawawi, A. and Salin, A. (2016)," Corporate Governance and Auditor Quality- Malaysian Evidence", **Asian Review of Accounting** Vol.24No.2, pp.202-230.
- Karim, A. and Ziji, T. (2013),"Efficiency and Opportunism in Auditor Quality Choice in Emerging Audit Services Markets", **International Journal of Accounting & Information Management**, Vol.21 No.3, PP.241-256.
- Khan, A. R., Muttakin, M.B., & Siddiqui, J. (2015),"Audit Fees, Auditor Choice and Stakeholder Influence: Evidence from a Family-Firm Dominated Economy", **The British Accounting Review**, Vol. 47 No.3, pp.304-320.
- Khasharmeh, H. and Joseph, N. (2017)," Does Ownership Structure Affects Audit Quality: Evidence from Bahrain?", **Global Journal of Accounting, Economics and Finance**, Vol. 4, No.3, pp92-100.
- Khoa, T. L. N. (2024). ownership structure, financial reporting quality and the role of audit quality: an Empirical study in vietnam. *Economics, Finance and Management Review*, (2 (18)), 24-35.
- Knechel, W., Krishnan, G., Pevzner, M., Shefchik, L., and Velury, U. (2013). " Audit Quality: Insights from the Academic Literature". **Auditing: A journal of Practice & Theory**, 32 (Supplement 1): 385 – 421.
- Makni, I., Kolsi, M.C., and Affes, H. (2012),"The Impact of Corporate Governance Mechanisms on Audit Quality: Evidence from Tunisia", **IUP Journal of Corporate Governance**, Vol.11, No.3, pp.48-71.
- Nagata, K., & Nguyen, P., (2017)," Ownership Structure and Disclosure Quality: Evidence from Management Forecasts Revisions in Japan", **Journal of Accounting and Public Policy**, Vol.36, pp.451-467.
- Negash, M.2013." Corporate Governance and Ownership Structure: The Case Ethiopia".**Journal for Research and Innovation Foresight**.p33-50.
- Nelson, S. and Rusdi, N. (2015),"Ownership Structures Influence on Audit fee". **Journal of Accounting in Emerging**, Vol 5No.4pp.457-478.
- Nnadi, M., Efobi, U., and Oledinma, A. (2018),"Audit Quality, Family Business and Corporate Governance Mechanisms: The Case of Morocco", **Journal of Accounting in Emerging Economies**, Vol.7 No.4, pp.507-527.
- Odudu, A. S., Okpanachi, J., & Yahaya, A. O. (2019). Family and foreign ownership and audit quality of listed manufacturing firms in Nigeria. **Global Journal of Management and Business Research**, 19(1), 68-79.
- Oliveira, A. R. C. D. (2016). "The impact of culture and corporate governance in dividend policy: evidence from emerging and developed countries". (**Doctoral dissertation, Portugal**).

- Peeracheir, A., Kosaiyakanont, A., & Chakriththipong, R. (2019). Factors Associated with Cooperative Auditing Quality of Government Auditors in Cooperative Auditing Office Region 7. **WMS Journal of Management**, 8(1), 43-56.
- Pergola, T. M.; & G.W. Joseph (2011), "Corporate Governance and Board Equity Ownership", **Corporate Governance: The International Journal of Business in Society**, 11(2): 200-213.
- Public Company Accounting Oversight Board (PCAOB). 2015. Concept Release on **Audit Quality Indicators**. Release No. 2015-005.
- Ramaswamy, Divya. (2023). The Future of Audit: Trends and Innovations for 2024 and Beyond
- Saputra, Wali (2015), "The Impact of Auditor's Independence on Audit Quality: A Theoretical Approach. **International Journal of Scientific Technology Research**, 4(12), pp.348-353
- The U.S Government Accountability Office (GAO) (2015), Concept Release on Audit Quality Indicators/ Potential Audit Quality Indicators. **Public Company Accounting Oversight Board (PCAOB)Release, (005)**.
- Yang, C. Lai, H. Tan, B. 2008. "Managerial Ownership Structure and Earnings management " **.Journal of financial reporting& accounting**. volume6.p35-53.
- Zhong, K.; D.W. Gribbin; & X. Zheng (2007), "The Effect of Monitoring by Outside Block holder on Earnings Management", **Quarterly Journal of Business & Economics**, 46(1):37-60
- 

## Abstract

**The study aimed to** analyze and test the impact of the ownership structure of companies (concentrated ownership, dispersed ownership) on the quality of external auditing of companies listed on the Egyptian Stock Exchange.

**To achieve these goals**, a theoretical and applied study was conducted on companies listed on the Egyptian Stock Exchange, where the content of annual reports, governance reports, board of directors reports, sustainability reports, and websites of 53 companies listed on the Egyptian Stock Exchange were analyzed for the period from 2019 to 2022 AD, in order to test the ownership structure of companies (concentrated ownership, dispersed ownership) on the quality of external auditing of companies listed on the Egyptian Stock Exchange, in the presence of control variables, namely company size and financial leverage.

### **The results of the applied study confirmed that:**

- There is a significant positive effect of institutional ownership on the quality of the audit process.
- There is a significant positive effect of ownership by major investors on the quality of the audit process.
- There is not significant positive effect of administrative ownership on the quality of the audit process.
- There is a significant negative effect of family ownership on the quality of the audit process.
- There is a significant negative effect of government ownership on the quality of the audit process.

- There is a significant positive effect of foreign ownership on the quality of the audit process.
- There is a significant positive effect of diversified ownership on the quality of the audit process.

From these results, the study recommends encouraging management to own shares within the company to increase its motives for increasing the value of the company, which contributes to the convergence of interests between management and shareholders, reducing agency problems and reducing its costs, and activating the supervisory role of the Egyptian Capital Market Authority to verify the commitment of companies to disclose ownership structure information, which leads to improving the quality of disclosure and the resulting reduction in information asymmetry.

**Keywords:** Ownership Structure, Auditing Quality.